الجامعة السورية الخاصة

كلية إدارة الأعمال

تاريخ الفكر الاقتصادي

د. علاء بسام مهنا

د. فؤاد العلي

دمشق

٢٠٢١- ٢٠٢٢

المحاضرة الاولى .....

دراسة تمهيدية : في تحديد معنى تأريخ الفكر الاقتصادي والتأريخ الاقتصادي

أولا: في مفهوم تأريخ الفكر الاقتصادي

منذ وجد الانسان على هذه الارض احس بحقيقتين هامتين: الاولى، أن حاجاته متعددة، والثانية أن الموارد والاموال الموجودة والقادرة على اشباع هذه الحاجات محدودة نسبيا اذا قيست بتلك الحاجات، وعن ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات والظواهر الاقتصادية، فيمكن القول ان المشكلات والظواهر الاقتصادية هي تلك التي تنشأ من وجود حاجات متعددة بموارد محدودة لإشباع هذه الحاجات، فالإنتاج والنقود والمبادلات الداخلية والخارجية كلها ظواهر اقتصادية، لأنها تترتب على وجود الحاجات الانسانية المتعددة والموارد المحددة .

وقد حاول الانسان دائما ان يفهم القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية وتؤثر فيها، كما كان شأنه دائما في الظواهر الكونية والاجتماعية، كما حاول بعد ان تقدم بعض الشيء ان يصوغ العلاقة بين هذه القوى والظواهر الاقتصادية التي تخضع لها في شكل قوانين علمية عامة، كما كان شأنه ايضا في فروع المعرفة الاخرى، وفي ضوء ما انتهى اليه من معنى لتلك الظواهر والعلاقات اراد ان يصوغ سياسته وسلوكه على النحو الذي يمكنه من تذليل بيئته والسيطرة عليها في سبيل الحصول على اقصى ما يمكن الحصول عليه من ثروة، ومن هنا كان الفكر الاقتصادي وكانت السياسة الاقتصادية .

يتضمن تأريخ الفكر الاقتصادي دراسة وتفسير وتحليل القوانين التي تتعلق بإنتاج الثروة المادية وتوزيعها لإشباع الحاجات الانسانية على مر المراحل والعصور التاريخية، فهو يبحث فيما اثيرت او طرحت من اراء او افكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول مشكلة الانسان الاقتصادية او حول نشاطاته الاقتصادية او حول سعيه في الحصول على معيشته.

ويعني من ناحية اخرى دراسة التطور الذي لحق بالفكر من خلال معرفة مجموعة النظريات التي تفسر العلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية، ومعرفة مختلف التوجهات الفكرية حول الاوضاع الاقتصادية وما تبعها من سياسات ونظم اقتصادية مختلفة .

ثانيا: عناصر الفكر الاقتصادي

اختلفت الاتجاهات الفكرية حول العناصر الاساسية للفكر الاقتصادي، وفي متابعة البعض منها نلاحظ ان الاقتصادي الفرنسي بيرو يرى بحقيقة الفصل والتمييز بين النظرية والمذهب فأكد على أهمية الفصل بين التفسير (النظرية) والتقدير (المذهب)، اي بين معرفة الواقع واصدار الحكم القيمي، ومن المدافعين عن هذا التمييز الاقتصادي لاجوجي في كتابه " المذاهب الاقتصادية "، حيث وضح ان عناصر الفكر الاقتصادي هي المذهب والنظرية والمنهج والسياسة الاقتصادية، وكما مبين :

١ _ النظرية: وبين بانها ذات مضمون علمي، حيث ان العلم يمثل دراسة للقوانين التي تحكم الظواهر، وان النظرية تدرس القوانين التي تتحكم بالظاهرة وتفسر الية عملها (ميكانزماتها) فالنظرية اذن علمية وتشكل في ذات الوقت مضمون علم الاقتصاد .

٢- المذهب: ويدخل في ميدان الاخلاق لان المذهب قيمي (اي الحكم على نظام اقتصادي معين فيحبذ قبوله او رفضه)، وبما ان علم الاخلاق هو علم القيم فان المذهب يدخل في باب علم الاخلاق التي لا تكتفي بالتعبير عن الواقع وانما تحاول تفسيره استنادا إلى مثل عليا .

٣- السياسة الاقتصادية وهي مجموعة اجراءات اقتصادية تقوم بها الدولة والتي تستهدف تطبيق النظرية من اجل التغيير.

٤ المنهج ويمثل مجموعة ادوات واساليب تحليلية لابد من استخدامها من اجل الوصول الى الحقيقة الاقتصادية، ويستعين المنهج الاقتصادي بالعلوم الاخرى، فلذا فقد تأثر المنهج الاقتصادي في زمن ادم سميث بالعلوم الطبيعية وخاصة الميكانيك (الآلية) لذلك اصبح منهج الاقتصاد ميكانيكي (منهج ميكانيكي بمعنى ان القوانين والاحداث تحدث بعيدا عن الإرادة الانسانية لكن الواقع يشير الى ان الاحداث والقوانين تحدث بفعل الارادة الإنسانية)، وبعد دارون اصبحت البايولوجيا (تغليب اصل الانسان) هي السائدة فبدأ علم الاقتصاد يستعين بأدوات البايولوجيا ويغلبها على الميكانيك، وبعد اينشتاين استخدم المنهج الرياضي وفي زمن اليونان والرومان استخدم المنهج الفلسفي كالاستقراء والاستنباط .

ثالثا: اهمية دراسة تأريخ الفكر الاقتصادي

تظهر اهمية وفوائد دراسة مادة الفكر الاقتصادي بالنقاط الاتية:

١- دراسة المادة تساعد في المساهمة بتوفير البداية الصحيحة لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة.

٢- دراسة المادة تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد ومساهمة التيار الفكري في إيجاد الحلول العملية للمشاكل الاقتصادية.

٣- دراسة المادة تساعد على تجنب الوقوع بالأخطاء السابقة في السياسات الاقتصادية والاستفادة منها عند وجود اوجه للشبه بين الحاضر والماضي.

رابعا : بداية ظهور الافكار الاقتصادية

قد يثار تساؤل مفاده، متى بدأ التفكير الاقتصادي عند الانسان؟ ان الاجابة عن هذا السؤال يتطلب التمييز بين مسألتين تتعلق بمفهوم المشكلة التكنيكية ومفهوم المشكلة الاقتصادية، حيث ان المشكلة التكنيكية هي في الواقع مشكلة طبيعية تتجسد في مشكلة السيطرة على الطبيعة، والتي تعبر من ناحية اخرى عن العلاقة بين الانسان والطبيعة، وهنا فان هذه المشكلة موجودة دائما طالما كان هناك انسان وهناك طبيعة مقترنة برغبة في السيطرة المستمرة من قبل الانسان على الطبيعة، وبهذا المعنى فالمشكلة التكنيكية موجودة منذ الازل وموجود فكر يتعلق بها منذ بداية الفكر الانساني.

اما المشكلة الاقتصادية فهي مشكلة اجتماعية في جانب كبير منها، والمشكلة الاجتماعية لا تعبر عن العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما تعبر عن العلاقة بين الانسان والانسان، فتأريخ ظهور الفكر الاقتصادي يرتبط بتأريخ ظهور المشكلة الاقتصادية بمعناها الانساني لا التكنيكي، اذ لا نجد مشاكل اقتصادية بهذا المعنى في المجتمع البدائي واول بداية لهذه المشكلة هي في بداية مرحلة المجتمع العبودي اي الاهتمام بالفكر اليوناني كونه يمثل فكر المرحلة العبودية.

فالإنسان البدائي لم يعرف الملكية الفردية بمعناها الصحيح في المراحل البسيطة الأولى من حياته، بل كان يسود هذه الحياة نوع من التضامن والمشاعية، ناشئ عن صعوبة الظروف التي لم يكن الفرد قادرا على مواجهتها وحده، وعن ضآلة الإنتاج وبساطته، وعدم وجود أي فائض إنتاجي يسمح باستغلال عمل الآخرين، لأن العمل كان كله موجها نحو تلبية الحاجات الضرورية المباشرة. وبهذا فعندما كانت حاجات الانسان بسيطة، وكان صراعه مع الطبيعة من أجل بقاءه، واساليب الانتاج كانت بدائية هي الأخرى لم تكن هناك ضرورة اجتماعية لتقسيم العمل، ولم يتطلب في ذلك الوقت

وجود نظرية اقتصادية او اجتماعية محكمة تفسر وتوجه الحياة الاقتصادية للإنسان، ولا تظهر الحاجة الى فكر اقتصادي معين، ولم يتطلب ذلك ايضا وجود اقتصاديين، طالما اعتمدت مشكلة البقاء على العرف والتقاليد او على القهر من جانب سلطة عليا، اذ كان الامر متروكا لرجال الدين والفلسفة والسياسة في اصدار حكمهم ووضع القواعد الدينية او النظرية السياسية والفلسفية والاخلاقية التي تنظم حياة المجتمع .

ولكن مع تعقد الحاجات الإنسانية وتعددها وبتطور اسلوب الإنتاج وتطور المجتمع وتشابك المصالح، تنشأ عندئذ الحاجة الى مثل هذه النظرية، وتنشأ الحاجة الى وجود تفكير اقتصادي منظم بما يتلائم والحاجات التي أفرزها ذلك التطور.

ومن هنا يمكن القول ان بداية الاهتمام بالفكر الاقتصادي تعود الى مرحلة المجتمع العبودي، اي بداية الاهتمام بالفكر اليوناني كونه يمثل فكر المرحلة العبودية، ومن ناحية الفكر اليوناني، فإننا نلاحظ أن المجتمع اليوناني مر بمرحلتين كبيرتين تفصل بينهما مرحلة انتقالية، المرحلة الاولى هي المشاعية البدائية في عهد تفسخها وانحلالها، ثم مرحلة انتقالية قبل الدخول في المرحلة الثانية وهي العبودية التي بلغت فيها الحضارة اليونانية مستوى النضوج.

المحاضرة الثانية .....

<u>الفصل الاول : معالم الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة</u>

اولا : التركيب الاجتماعي والطبقي في الحضارة البابلية :

تواجدت فرصة وجود العبودية في المجتمعات الزراعية اكثر منها في المجتمعات الأخرى، كون الزراعة تحتاج الى جهد اكبر مما تكون محتاجة نسبيا الى رأسمال، وتشير الدلائل الاثرية ان العبودية البابلية والاشورية تعد اقدم من العبودية في مصر القديمة ومن عبودية الاغريق والرومان.

وفي العصر البابلي القديم تعد شريعة حمورابي اهم مصدر يمكن الاعتماد عليه لمعرفة الفروق الاجتماعية بين الطبقات، فنحن اذا استثنينا البلاط (الملك وحاشيته ورجال الدولة الكبار) ورجال الكهنوت البارزين نجد ان هناك ثلاث عناصر اجتماعية اساسية تناولتها الشريعة وهي طبقة الاويلم وطبقة المشكينوم وطبقة العبيد.

لقد كان المعدمون لمراتب المساكين ومعدمي الاحرار شأن كبير في مد النظام بجمهرة العبيد نتيجة اضطرارهم لبيع كل ما يملكون سدادا لديونهم ومن ثم رهن انفسهم لدى الدائن ثم تحولهم لعبيد بسبب العجز عن سداد الدين، وقد تكونت نتيجة لهذه الاوضاع المتعبة طبقة مستثمرة وخاصة في المجتمع البابلي متفرغة لاصطياد عبيد الديون وتأجيرهم للطبقات المستثمرة في حقول الانتاج المختلفة .

وقد كانت طبقة العبيد والأرقاء تشكل السواد الأعظم في دولة بابل، ولأهمية هذه الطبقة جاءت الكثير من القوانين في شريعة حمورابي التي تنظم العلاقة بين السيد والعبد من ناحية وبين العبد والمجتمع من ناحية اخرى، وتعكس تلك القوانين التحيز لطبقة مقابل طبقة اخرى، والظاهر فيها ان هناك احكام تنحاز لأصحاب المراتب الاجتماعية العليا، وكانت طبقة العبيد تمثل تلك الطبقة المستغلة المجردة من الحقوق الإنسانية، وقد يكون الحديث عن مدى شمولية المساواة والعدالة الإنسانية في قوانين حمورابي حديثا لا مبرر له، ذلك لان العبيد والأرقاء كانوا طبقة مضطهدة وهي مستثناة عمليا من جميع الحقوق بعد أن أكدت الشريعة على ضرورة استخدام الرقيق في شن الحملات وقسمتهم إلى فئات منهم : الأرقاء المرتبطين بالأحرار الأثرياء وأرقاء المعابد وأرقاء الدولة، والأرقاء الذين يعملون في الزراعة ومختلف الحرف، وتؤكد المادة (٢٣١) من الشريعة على انه إذا تعرض الرق إلى القتل من قبل شخص حر فلا تعدوا عقوبة قاتله أكثر من دفع ثمن هذا الرق لمالكه، فضلا عن ذلك فالعبد كان مجرد مال من الاموال يباع ويشترى ويوهب اذ سمح

لمالكه بأن يهبه كما يمكن أن يبيعه، ويوسم العبد بسيماء خاصة يشار فيها الى اسماء مالكيه (وغالبا ما كان يقص الشعر عند جبينه) لبيان انه عبد ومن يجرأ على ازالتها يعاقب بأقسى العقوبات.

فالعبد البابلي وفق القوانين البابلية كان ليس مجردا من وسائل الانتاج وثمار العمل فقط، بل كان محروما من جميع الحقوق الادمية، وان مستوى التملك الكامل الخاص لا لثمار عمل العبيد فحسب بل لقوة العمل المنتجة، اي لأشخاص العبيد بالذات.

اولا: المعالم الرئيسة للفكر الاقتصادي اليوناني

١- مدى اهمية الفكر الاقتصادي:

لقد عدت النشاطات الاقتصادية عند اليونانيين من مشاغل الحياة الدنيا، فهي لا تستحق منهم التفاتة متخصصة، لأنهم يفضلون المضاربة الفكرية في المشكلات العقلية والاخلاقية على الاهتمام بالشؤون المادية الدنيوية، ولما كان النشاط الاقتصادي في عهد الاغريق محدودا جدا، وكانت المشكلات التي يثيرها في هذا النشاط قليلة الاهمية، لذلك كانت الافكار الاقتصادية اليونانية محدودة وضئيلة فالاقتصاد السياسي في الفكر اليوناني كان بمثابة دراسة تابعة ومحدودة وهذا يفسر بما يلي:

الأول: انهم لم يدرسوا المشكلات الاقتصادية لذاتها كفرع مستقل من فروع المعرفة بل ارتبطت تلك الدراسات بأبحاثهم في الفلسفة السياسية والاخلاق، فبحثهم مثلا لخير انواع الحكم والدولة فأن ذلك يلزمهم التعرض للمشكلات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي لهذه الدولة .

الثاني : انها حضارة تعتمد على العبيد في العملية الانتاجية فاحتقروا العمل والانتاج ما عدا النشاط الزراعي لان اقتصادهم يعتمد على الزراعة حيث وصلت نسبة العبيد في اثينا وحدها الى ٩٥ % من مجموع السكان من هنا جاءت النظرة الاغريقية (اليونانية) نظرة احتقار للعمل اليدوي لأنه ارتبط بالعبيد .

٢- من أعلام الفكر الاقتصادي اليوناني:

افلاطون (٤٢٨ _ ٣٤٨ ق.م)

ولد هذا الفيلسوف سنة ٤٢٨ قبل الميلاد من اسرة أيثينية عريقة، ونسب الكثير من الباحثين نقده للديمقراطية الى أرستقراطيته، حيث انه ينتمي الى هذه الطبقة .

وفي معرض تحليله لأصل الدولة، يقوم افلاطون في كتابه " الجمهورية " بعرض العدالة في المدينة وتأتي الافكار الاقتصادية في كتابه بمناسبة البحث عن المدينة العادلة او المثلى مما يؤكد خضوع الاقتصاد السياسي لدى افلاطون للأخلاق وللفلسفة السياسية، فيبدأ تحليله عن الدولة ببيان ان اصلها يرجع الى عامل اقتصادي، ذلك لان الفرد لا يكفي نفسه بنفسه بل تكون له حاجات عديدة لا يستطيع ان يشبعها وحده، فيجتمع مع عدد من الافراد بقصد ان يشبع كل منهم حاجات الاخرين فيعيشون كمساعدين بعضهم لبعض، وتتكون من المجموعة هذه ما يعرف باسم الدولة، يفهم من ذلك ان افلاطون يفسر ويوضح الاساس المادي للمجتمع اليوناني من خلال تأكيده على ان الدولة تنشأ بحكم ضرورة اقتصادية، وأن اصلها يعود الى تقسيم العمل (من هنا جاء التفسير المادي للتاريخ وسنوضح ذلك فيما بعد).

بعض الافكار الاقتصادية لأفلاطون:

١- في مزايا تقسيم العمل: بقصد ان تكون الدولة التي اقترحها افلاطون مثلى دعا الى تطبيق نوع من تقسيم العمل فكل شخص يجب ان يتخصص في مهنة واحدة وسبب ذلك يعود الى :

أ_ انه لكل شخص مواهبه وكفاءته الخاصة بحيث تجعله مهيئا بطبيعته لعمل معين (اي ان تقسيم العمل قائم على عامل طبيعي).

ب_ ان تخصص الافراد يزيد من الانتاج كما ونوعا .

٢- لقد كان افلاطون ارستقراطيا ولهذا نراه يدافع عن انتمائه الطبقي وعن مصالح الطبقة الارستقراطية واهدافها في تعزيز الرق وتأسيس دولة مستقرة تمهد الطريق لتقسيم العمل الذي بدأت نواته الاولى تتبلور بصورة ملحوظة، فأتخذ افلاطون من تقسيم العمل كوسيلة لتقسيم المجتمع الى طبقات، من واقع ان المجتمع المثالي السليم هو المجتمع الذي يتكون من حكام ومحكومين، فطبقة الحكام تتكون من الفلاسفة الذين يديرون شؤون البلاد ويعاونهم الجنود، اما طبقة المحكومين فتتكون من الحرفيين والعمال والمزارعين، اي الاعمال التي لا تليق بالإغريقي ان يزاولها لأنها اعمال دنيئة لا بد من تركها للرقيق اي اسرى الحرب .

وعليه فقد أكد افلاطون على اهمية أن تخضع جميع الانشطة الاقتصادية الى تنظيم دقيق واول صور هذا التنظيم ان يقسم المجتمع الى ثلاث طبقات هي :

أ_ طبقة الحكام (الفلاسفة) : ومهمتها الحكم ووضع القوانين والعمل على احترامها ويشترط افلاطون ان يكون الحكام من بين الفلاسفة. ودعا الى اهمية ابتعادهم عن حياة البذخ والترف وتجريدهم من روابط الاسرة وشواغل الثروة عن طريق اخضاعهم الى حياة مشاعية بدائية تنعدم فيها الملكية الخاصة، وان ذلك سيحررهم من اي دافع للاستغلال الاقتصادي وسيدفعهم الى مستوى المسؤولية التي تقتضيها شؤون الحكم وتصريف امور المجتمع، فيرى افلاطون بهذا المعنى ان يعيش الحكام في حياة مشتركة وان لا تكون له ملكية خاصة او روابط عائلية ... فلا يتزوجون ولا يكونوا عائلات حيث يجب ان يبذلوا جهودهم كلها لصالح المواطنين، ولان المال والعائلة تجعل الشخص خاضعا للإغراء والضعف العائلي تجاه اقاربه مما قد يصرفه عن ادارة الحكم .

ب_ طبقة الجنود : ومهمتها الدفاع عن المدنية وتعيش حياة مشتركة وليس لديهم الحق في الملكية الخاصة وتكوين عائلات .

ج_ طبقة المنتجين : ومهمتها اشباع الحاجات المادية للمدينة ولهم الحق في الملكية الخاصة وكذلك لهم الحق في الزواج وتكوين عائلات .

٣- دعا الى تدخل الدولة، حيث ان الحرية الممنوحة لغير طبقة الحكام والجنود هي ليست حرية مطلقة بلا حدود، فالدولة يجب ان تتدخل لمنع الفقر المدقع والثراء الفاحش لان كل منهما ينتج اثرا سيئا على نوع الانتاج وعلى المنتج نفسه، فاذا اثرى المنتج، فانه يصبح كسولا مهملا، واذا كان فقيرا فقرا مدقعا فان ذلك سيمنعه من ان يمد نفسه بالمعدات اللازمة للإنتاج مما يضعف من مزايا انتاجه ويقلل من كفاءة العمل .

٤- لقد عكس افلاطون من خلال تقسيمه الطبقي لأفراد المجتمع ما كان سائدا في مجتمعه من احتقار للعمل اليدوي والجري وراء الثراء، ولهذا نراه يرفع من شأن الحكام والجنود وينظر بعين الاحتقار الى الاعمال اليدوية (عدا الزراعة) التي يرى بأهمية تركها الى طبقة المستعبدين ومحرما عليهم الحقوق السياسية، مبررا ذلك بعدم توفر الكفاءة المطلوبة لديهم من جهة، ولان انشغالهم بالإنتاج وما يصاحبه من فساد للجسم والعقل يعوقهم عن تخصيص الوقت الكافي للانشغال في الامور السياسية من جهة ثانية .

ومن هنا يرى افلاطون ان العبودية هي نتاج تقسيم العمل، اي مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في فترة زمنية معينة، ومن ناحية اخرى فأنه احتقر المهن اليدوية(باستثناء الزراعة) لارتباطها بطبيعة العبيد، واعتبر العبيد اداة عمل ناطقة واستثناهم من الكائنات البشرية .

٥- نظر الى التجارة نظرة ريبة شأنه في ذلك شأن اكثر المفكرين القدماء الذين قدسوا مهنة الزراعة ونظروا الى باقي المهن ومنها التجارة والصناعة نظرة ازدراء واعتبروها نشاط غير طبيعي .

٦- اكتشف ان للنقود وظيفة تسهل المبادلة، وحرم الفائدة تحريما مطلقا .

المحاضرة الثالثة .....

ارسطو (٣٨٤ – ٣٢٢ ق.م)

منشأ ارسطو من عائلة متوسطة، وكان والده طبيبا ولم تكن مهنة الطب محترمة آنذاك، وكان تلميذا لأفلاطون فتأثر بفلسفته في بداية عهده ولكنه ما لبث ان اسس مدرسة باسمه واصبح استاذا للعائلة المالكة وبالأخص العائلة المقدونية، اما الوسط الاجتماعي الذي عاش فيه ارسطو فهو الوسط العبودي .

يشبه أرسطو أفلاطون في أن كلا منهما يُخضع الاقتصاد للأخلاق والفلسفة والسياسة، ولكن أرسطو تميز عن كل كتاب العصور القديمة بميزة أساسية، وهي أنه لم يقتصر في بحثه على رسم " مدينة مثالية " بل حاول أن يقف وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، لذلك فأنه يعد أول المفكرين القدامى الذين أعطونا ما يمكن تسميته " بذور نظرية اقتصادية " تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، أي أنه دفع الاقتصاد دفعة قوية نحو الأمام في سبيل أن يصبح علما متميزا ومستقلا ومتكاملا، على الرغم من أنه لم يتمكن من ذلك في جعل الاقتصاد علما مستقلا .

النظرية الانتقادية الجدلية (انتقادات ارسطو) :

١ _ الجانب الاول في نظريته الانتقادية :

انتقد ارسطو استاذه افلاطون في تبنيه مجتمع تسوده الشيوعية واستخدم لذلك حجتين.

الحجة الاولى : هي حجة الحافز على العمل، ففي رأيه ان الملكية الشيوعية تقتل الحافز على العمل وتؤدي الى الخمول والكسل وبالتالي اضعاف الناتج واضعاف المجتمع وهذه الحجة (الحافز) لا زالت تستخدم حتى اليوم في الرد على النظام الاشتراكي من قبل الرأسمالي والحجة الثانية حجة النزاع، حيث ينتقد ارسطو الملكية المشاعية بهذه الحجة، ويرى عكس معلمه افلاطون في ان هذا النوع من الملكية لا يؤدي الى الوئام بل الى الشقاق والخصام، وسبب ذلك انه ما دام كل فرد بإمكانه الحصول على اية كمية من السلع والخدمات بمقدار حاجته دون حساب او رقيب فعندئذ لا بد وان يتنافس مع الافراد من اجل اقتناء المزيد من السلع، وبما ان السلع والموارد الاقتصادية محدودة فلا بد ان ينشأ نزاع على تلك الموارد المحدودة امام استعمالات الناس العديدة (الحاجات) .

ولهذا نرى ان ارسطو يؤيد الملكية الفردية فيترك لكل فرد حرية تملك الاموال لان هذا النظام يعتمد على حب كل فرد لذاته فيسعى بكل جهده الى زيادة الانتاج، ولكن مع ذلك يؤكد ارسطو على اهمية ادخال اعتبارات الاخلاق بان تقوى لدى الملاك الشعور بمسؤوليتهم في مواجهة غير الملاك فيستخدمون بعض ما ينتجونه من اموالهم لمساعدة من لا يملكون.

٢ _ الجانب الثاني في نظريته الاقتصادية:

انتقد معلمه افلاطون في اصل الدولة واساسها، فلم يكتف أرسطو بالأساس الاقتصادي الذي قال به أفلاطون، ولكنه بين أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي ولتحقيق غايات أكبر من غاية إشباع الحاجات المادية التي قال بها أفلاطون، حيث اعتبر أرسطو أن الدولة ليست مجرد اجتماع أفراد في نطاقها بقصد تبادل السلع التي ينتجونها من أجل إشباع الاحتياجات المادية، بل إن الدولة هي اجتماع الأسرة وتجمع القرى ليشكل أفرادها جماعة متكاملة مكتفية ذاتيا بهدف الوصول إلى حياة طيبة مستقلة .

فالعلاقة الاجتماعية في الاسرة من وجهة نظر ارسطو لا تعود الى اساس مادي، وانما تعود الى تلك العلاقة او العلاقات الاجتماعية المتأصلة في النفس البشرية، وقد تطورت الاسرة في جوانبها الاجتماعية من القرية الى المدنية فالدولة ضمن اطار العلاقات والتضامن الاجتماعي بقصد الوصول الى حياة سعيدة ومستقلة

نظرية ارسطو الاجتماعية :

كان الاقتصاد اليوناني يقوم على استخدام الرقيق، فبينما يرى افلاطون ان العبودية نتاج تقسيم العمل، اي مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في فترة زمنية معينة، فأن ارسطو يعممها ولا يقيدها بظرف او مكان معين وانما يعتبرها ظاهرة طبيعية، حيث يرى ارسطو ان الرق امر طبيعي وسوغه على اساس الاختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد، فمن الامم من يتمتع افرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا اسيادا وحكاما (كاليونانيين مثلا) وهناك امم لا يصلح افرادها الا للخضوع لغيرهم وهؤلاء هم الرقيق فكما يجب ان يخضع الجسد لعقل الفرد، كذلك يجب ان يخضع الرقيق للسادة، لاختلاف المواهب التي منحتها الطبيعة لكل منهم، وهذا هو الرق الطبيعي الذي لا يتجافى مع العدالة كونه قائم على ما تقرره الطبيعة نفسها .

وهناك رق غير طبيعي يحدث في حالة الحروب، فهو اذا لا يقوم على ما تقرره الطبيعة من اختلاف المواهب . اراد ارسطو بتقسيمه الرق بهذا الشكل ان يخدم الاقتصاد اليوناني واليونانيين،

ذلك لأنه اعتبر ان الرق الطبيعي عادل ومقبول – من وجهة نظره – وبذلك يضمن استمرار قيام الرقيق كلما تقضي حاجات الاقتصاد اليوناني، وانه اعتبر ان استرقاق الامم التي خلقت لتحكم (كاليونانيين) غير طبيعي، وبذلك فهو لا يقبل استمرار استرقاق اليونانيين اذا هزموا في احدى الحروب .

نظرية ارسطو الاقتصادية :

ويمكن تلخيصها في المحاور الاتية:

١ _ نظرية القيمة: يرى ارسطو ان هناك نوعين من القيمة بالنسبة للسلعة او الخدمة هما:

أ- القيمة الاستعمالية وهي مقدار الاهمية او المنفعة التي يشعر بها الفرد نتيجة لاقتنائه سلعة معينة، فقد يشعر الفرد بان سلعه ما تنفعه كثيرا فيكون على استعداد لان يدفع فيها ثمنا مرتفعا، بينما هناك من يرى بان هذه السلعة لا تفيده كثيرا وعندئذ لا يكون مستعدا لدفع نفس الثمن الذي دفعه الاول.

ب_ القيمة التبادلية: وهي مقدار ما يبادل بسلعة معينة مع السلع الاخرى، اي ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة هذه السلعة بغيرها من تلك السلع.

هذا التقسيم للقيمة يعد من اهم انجازات ارسطو الاقتصادية لأنه يشغل اغلب نظريات القيمة في الوقت الحاضر، وقد طورا هذان المفهومان حتى اصبحا نظريات اقتصادية فالقيمة الاستعمالية طورها اصحاب نظرية المنفعة الحدية، وكذلك القيمة التبادلية.

٢ _ مفهوم الاحتكار: عرف ارسطو الاحتكار التعريف الذي ما زلنا نأخذ به حتى اليوم، وهو انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، ولاحظ بدقة كيف يستطيع المحتكر فرض الثمن الذي يراه وكيف يحقق من وراء ذلك ارباحا طائلة وقرر ان الاحتكار غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشترين.

٣ نظريته في نشأة النقود ووظائفها: أدرك ارسطو ان للنقود عدة وظائف منها:

أ- النقود كوسيلة للمبادلة: ويعتقد ارسطو ان احساس الناس بصعوبة عملية المقايضة (ظهرت عملية المقايضة عندما انتقل المجتمع من الانتاج المغلق الى الانتاج المفتوح- السوق) دفعهم الى استخدام سلعة معينة لتكون وسيطا للمبادلة، فاختاروا المعادن والتي تعبر عن

نشأة النقود، وكانت توزن في كل عملية من عمليات المبادلة لتحديد وزنها الى ان تم الاهتداء الى طباعة علامة عليها لمعرفة وزنها، الامر الذي سهل من تكرار عملية الوزن في كل عملية، وهكذا نشأت وظيفة النقود كوسيط للمبادلة.

ب- النقود كأداة لقياس القيمة: وادرك ارسطو وظيفة اخرى للنقود باعتبارها كأداة لقياس قيم السلع المختلفة اي ان السلعة تساوي كذا من وحدات النقد.

ت- النقود أداة لحفظ القيمة (مخزن القيم): وتأتي هذه الوظيفة الثالثة من كون النقود كأداة نحتفظ فيها بمدخراتنا (كوسيلة للادخار) اي لشراء السلع في المستقبل، ويعتقد ارسطو في ان النقود انما تقبل في المعاملات بسبب القيمة التي تكون للمادة او تصنع منها – ذهب او فضة – على العكس من افلاطون الذي يرى بأننا نقبلها لان المجتمع قد اتفق عليها.

٤ _ نظريته في الفائدة

هاجم ارسطو الفائدة بعنف فالنقود عنده مجرد وسيط للمبادلة كاستعمال طبيعي لها، ولكن عندما تستخدم للحصول على ثروة مقابل اقراضها بفائدة فانه يكون قد خرج بالنقود عن طبيعتها، فالنقود عقيمة ولا تنتج ولا مبرر لدفع الفائدة عنها، ان ذلك يقود الى الاستنتاجين التاليين :

الاستنتاج الاول : ان ارسطو لم يستطع ادراك التجارة في المجتمع اليوناني بعدما ازداد سكانه وزادت حاجاته نتيجة للتوسع وزيادة هذه الحاجات لا بد وان تقود الى زيادة استغلال العبيد والفلاحين الصغار عن طريق الفائدة، فمع توسع التجارة، تزداد الحاجة الى استعمال النقود والحاجة الى اخذ الفائدة وهجومه على مبدأ الفائدة يعكس رغبته في مجتمع ينعم بالاكتفاء الذاتي عن طريق الزراعة، ولا يتفق مع حاجات تجارة تسير في طريق النمو تلك التي ادت الى نشوء الطبقات التجارية التي اشتبكت مع الطبقة الارستقراطية في معارك دامية نجم عنها هدم المجتمع.

الاستنتاج الثاني: ان ارسطو وكما يعتقد البعض وقف وقفة جيدة في هذا الجانب (تحريم الفائدة) –باعتبار ان النقود عقيمة– يعني بان النقود لا تلد ولا تخلق تيار من الناتج او الدخل. وبالتالي فان راس المال عقيم وغير منتج ولا يستحق ثمن او عائد فهو بذلك محلل اقتصادي وليس شاجب للفائدة.

المحاضرة الرابعة .....

ثانيا : التطور الفكري الاقتصادي للحضارة الرومانية

١ _ مدى اهمية الفكر الاقتصادي الروماني:

اول ما يلاحظ حول هذا الموضوع هو عدم وجود افكار اقتصادية هامة خاصة بالرومان في تركة الفكر الروماني، ويعامل المؤرخون ذلك بأسباب مختلفة ولكن اهمها هو ان الاصطدام والتناقض والكفاح بين البنائين الاجتماعيين القديم والجديد لم تكن في روما والامبراطورية الرومانية بمثل الحدة التي كانت عليها في زمن الفلاسفة اليونان الذين سبقت الاشارة اليهم، حيث تم الانتقال بسرعة في روما القديمة من المجتمع العشيري الزراعي البسيط الى المجتمع العبودي بفضل تضافر عدة عوامل من اهمها :

أ_ الموقع الجغرافي الملائم للإيطاليين واتصالهم بسهولة بحكم الموقع بالشعوب الاخرى من اوربية وافريقية واسيوية .

ب_ وكذلك فأن وفرة الموارد الطبيعية اتاح لروما تحقيق شيء من الوحدة الوطنية في وقت مبكر وذلك لان اغلب المشاكل التي تميز فترة الانتقال (من البدائية الى العبودية) امكن التغلب عليها بسرعة بسبب هذا الظرف الطبيعي .

ج_ ان تدعيم اوضاع الامبراطورية خلقت فترات من الرخاء أدت الى تخفيف عبء الضرائب وتهدئة الصراع والسخط الاجتماعي، بمعنى انه امكن التخفيف من حدة المشاكل الداخلية ومنها مشاكل الفلاحين الفقراء في روما لمدة مؤقتة مما أخر موعد انفجار التناقضات الاجتماعية والسبب في ذلك يعود اولا : الى الاستعمار الروماني بصورة خاصة وهذا دأب كل الدول المستعمرة التي تحاول حل ازماتها وتصديرها الى الخارج اي الى الدول التي استعمرتها، وثانيا : اذ من المعروف ان الرومان اعقبوا اليونان وبنوا على حضارتهم ونقلوا من معارفهم فتمكنوا بذلك من نقل العلوم المتقدمة والمعادن التي مكنت روما فيما بعد من تجاوز مشاكلها طيلة تأريخ الامبراطورية الرومانية.

ولهذه الاسباب جميعا لا نرى اي اهتمام من قبل الرومان بالمسائل الاقتصادية الا في فترة تدهور الامبراطورية الرومانية وافول مجدها، وقد ظلت روما تابعة لليونان من الناحية المعرفية والفكرية باستثناء بعض الأعمال القانونية ولا نجد فكرا رومانيا خالصا وكانت اكثر الآراء التي قدمت هي نسخة ثانية محرفة لحد كبير عن اراء اليونان، وتدور اغلب الأفكار الرومانية في الغالب حول

اوهام الرجوع للعهود الذهبية القديمة، وتضمنت هجوما شديدا على الاقطاعيات الرومانية الواسعة القائمة على انتاج العبيد (اللاتيفوندا Latifundia).

ووفقا لذلك لم يقدم الرومان فكرا اقتصاديا واضحا، ولكن تم تنظيم الاقتصاد من خلال أفكارهم القانونية، إذ أنهم اهتموا بأحوال القانون نتيجة لضم روما لمجتمعات أخرى، مما أصبح معه ضرورة وضع قوانين تنظيم علاقة المواطنين الرومانيين بسكان المجتمعات الأخرى، فنبغوا في السياسة والتشريع، ويعتبر الاقتصاد الروماني اقتصادا زراعيا في المرتبة الأولى، وعلى إثر الفتوحات الرومانية اتسع حكم روما مما أدى إلى انتقال الإمبراطورية الرومانية من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري.

ويمكن اكتشاف الافكار الاقتصادية للرومان من خلال القوانين الرومانية كالقانون المدني وقانون الشعوب .

المحاضرة الخامسة .....

الفصل الثاني : معالم الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

اولا: المصادر الفكرية الاقتصادية للحضارة الاوربية وسيادة النظام الاقطاعي:

١- تعاليم المسيحية الاولى (السيد المسيح والحواريين) :

هناك مبادئ عامة في الدين المسيحي يمكن ان تؤدي الى نتائج اقتصادية هامة من اهمها :

- المساواة بين بني البشر : لأنهم اخوة ولاب واحد فلكل انسان روح خالدة وهي متساوية للجميع ويترتب على ذلك في النطاق الاقتصادي والسياسي نتيجة هامة وهي (تحطيم التقسيم الطبقي والنظام الطبقي في المجتمع في العصر العبودي او الاقطاعي)، وكان السكولائيين بدلا من ان يعملوا على تحطيم التقسيم الطبقي اعادوه بصياغات جديدة على اساس عقلاني، واعتنقوه انطلاقا من مفهوم لاهوتي (ان الحياة الدنيا زائلة والحياة الاخرى هي الدائمة وليس على البشر اكتراث لما يجري في الحياة الدنيا، وانما التطلع الى الحياة الخالدة، ولا يجوز الانجرار وراء تفاهات الدنيا الزائفة) وهذا يعني قبول التقسيم الطبقي بما يقوم عليه من تمييز بعض الناس وشقاء الاخرين، والنظر اليه على انه شيء عابر لأنه متعلق بالحياة الدنيا، وذلك نفس ما تعرض اليه ارسطو عند تعريفه للرق (طبيعي وغير طبيعي)، مثله مثل جسم الانسان فله رأس (للفكر) والاطراف (للعمل) وكذلك المجتمع فله طبقة للفكر والسياسة وطبقة للإنتاج المادي والعملي وهو ما عرف بالنظرية الوظيفية للتنظيم الطبقي، وعلى اساس ذلك يجب ان يحصل كل عضو وطبقة على الوسائل اللازمة لتتمكن من تأدية وظائفها والتي تختلف عما يحصل عليه البعض الاخر باختلاف ما تؤديه من وظائف، فالمجتمع حسب رأيهم يتكون من اعضاء (للدين والدفاع والزراعة والصناعة والتجارة) ويجب ان تحصل على الوسائل الملائمة لوضعها ويجب ان لا تطالب بأكثر من ذلك، فعدم المساواة موجودة بين الطبقات ولذلك يجب على الفلاح ان لا يأخذ اكثر مما له لان ذلك يحرم طبقة الدفاع –مثلا– للحصول على ما يلزمها فلا تؤدي وظيفتها .
- مبدأ تمجيد العمل : ان اقوال المسيح واقوال وافعال الحواريين تحث على العمل، وهكذا غيّر الدين المسيحي من النظرة للعمل، واتى بفكرة جديدة من مقتضاها ان العمل نبيل ولازم عكس ما كانت تراه الفلسفة اليونانية القديمة .

- شجب واستنكار الغنى والثراء: لان ذلك يؤدي الى تحطيم المجتمع، بل ان الترف يعد جريمة دينية .
- انحياز نحو الملكية العامة: حسب اقوال رجال الكنيسة الاوائل (ان الخطيئة الاولى هي بداية القول، ان هذا لي وهذا لكم، والخطيئة التي جعلت كل فرد يقول هذا المال مالي ومن هنا نشأ الانقسام بين الناس) ولذلك فان المسيحية الاولى بدأت بتقوية فكرة الملكية الطبيعية الجماعية، الا ان الاتجاه الفكري منذ سان توماس كان يرى بمشروعية الملكية الفردية (انها تنظيم من خلق الانسان) ويجب استخدامها للصالح العام بأن يفيد منها الفقراء، وان لا يستخدمها بشكل مطلق، مستخدما نفس حجج ارسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة حيث ان :

أ_ انه في ظل الملكية الجماعية تزداد المنازعات بسبب عدم وجود معيار لتوزيع الناتج بين من اسهموا فيه، توزيعا يرضى عنه الجميع.

ب_ ان كل شخص يعنى بأمواله الخاصة اكثر مما لو كانت جماعية. يمكن القول ان مبادئ المسيحية هذه وافكارها قد عدلت بإعطائها معنى خاص في التطبيق العملي للكنيسة، فالقانون الطبيعي في المساواة بين البشر –تم تعديله مثلا– ليلائم النظام الاقطاعي بحيث يسمح ذلك القانون بعدم المساواة سواء في الملكية او في الحالة القائمة، وفكرة الاخوة اتفقت مع عدم المساواة في الثروة عن طريق تعليم الاغنياء بان (الصدقات واجبة) وبوعظهم (ان يعتبروا انفسهم اوصياء على إخوانهم) ان موقف الكنيسة هذا يتلائم مع طبيعتها كمؤسسة اقطاعية تمتلك الاراضي الواسعة والقصور والممتلكات الاخرى، وبهذا تكون المبادئ العامة للمسيحية قد حورت وحرفت فيما بعد لخدمة النظام الاقطاعي .

٢- القانون الروماني :

لعب القانون الروماني (المدني وقانون الشعوب) دورا مهما في الفكر الوسيط وطبقا لهذا القانون كان هناك تمييز واضح بين الحق الشخصي والحقوق العامة، وكانت حرية التملك مطلقة من الناحية المادية والقانونية .

٣- الفكر اليوناني :

افكار المسيحية الاولى لا تناسب النظام الاقطاعي الذي يعترف بوجود طبقات في المجتمع وملكية خاصة وتفاوت بين الافراد في المؤهلات وحتى في المنزلة الاجتماعية، لذلك كان لا بد من سند

فكري يبرر ذلك النظام حيث وجد المدرسيون او السكولائيون في مشروعية التملك الخاص (حجة النزاع والحافز) ما يبرر دعم النظام الاقطاعي .

٤- افكار المدرسين (السكولائيين) :

وهم رجال الفكر في أوروبا واساتذة الجامعات وبالأخص رجال الدين الذين كانوا يدرسون الفلسفة والقانون واللاهوت في أوروبا منذ القرن العاشر الميلادي، وما يميزهم كاتجاه فكري انهم يربطون كافة ابحاثهم بالدين واللاهوت، وانهم يسيرون افكارهم لخدمة النظام الاقطاعي والدفاع عنه بحجج دينية ولاهوتية احيانا، او فلسفية وقانونية احيانا اخرى، وبهذا فأن الفكر السكولائي لم يكن علميا، وذلك :

- لأنه لم يفصل الظواهر الاقتصادية عن الظواهر الاخرى .
- لأنه لم يبحث في تفسير هذه الظواهر .

ان ما عمله هؤلاء هو تطبيق احكام الدين المسيحي لظروف معطاة (ظروف الاقطاع) وبالاستشهاد عن الانجيل واباء الكنيسة والتأريخ، ومن أهم مفكري هذا العصر توما الاكويني وسان توماس .

المحاضرة السادسة .....

٤ _ نظرية توما الاكويني الاقتصادية :

عاش توما في الفترة (١٢٢٥ – ١٢٧٤م) واهم ما وضعه هو الموسوعة اللاهوتية، حيث يعرض فيها جملة افكاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

أ_ تعريفه للاقتصاد: يرى توما ان علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين والقواعد الواجبة الاتباع التي تنظم الاقتصاد المنزلي (نفس تعريف ارسطو)، بل ويعتبر هذا التعريف لتوما الرجوع الى الوراء، لان ارسطو لم يكتف بهذا التعريف بل سحبه الى النشاط الكلي ورأى ان الاقتصاد المنزلي لابد وان يؤدي الى النوع الاخر من الاقتصاد الذي يقوم على التبادل

ب_ السعر العادل :

انطلاقا من مفهوم القيمة يأتي مفهوم السعر العادل وهو القيمة معبر عنها بالنقود في البيع والشراء وجميع المعاملات، ويجب ان يكون عادلا، وانسحبت العدالة على المكاييل والاوزان، وكذلك الى التعامل الاقتصادي الذي يحرم الغش والخداع والتزوير، فثمن السلعة او اجر العامل وربح المنتج كلها يجب ان تكون عادلة، فلو بيعت سلعة بأكبر من قيمتها كان ذلك غير عادلا بالنسبة للمشترين.

فالهدف من التأكيد على السعر العادل فهو لضرورة اجتماعية اكثر منها اقتصادية كي لا يحدث ضرر لفئة على حساب الاخرى، لان المجتمع الاقطاعي هو اقتصاد ندرة الحاجات، والانتاج لا يواكب الطلب ولا بد من حماية المجموع من المجاعة التي قد تنشأ من الاحتكار، وبهذا فنظرية السعر العادل كان المقصود منها وضع اساس لاهوتي لتبرير ضرورات التدخل القانوني في تحديد الاسعار في العهد الاقطاعي، وهي ضرورات اقتضتها طبيعة الاقتصاد المغلق حينذاك.

هـ_ نظرية الاجر:

يستند القديس توما على مفهوم السعر العادل ويرى ان الاجر يجب ان يكون عادلا، اي ان يفي بالحاجات الضرورية والاجتماعية للفرد، ويستنتج من ذلك ان للأجر مفهومان هما اولا : الاجر عنصر مادي، وثانيا : الاجر عنصر اجتماعي .

فيرى توما ان افراد المجتمع ينقسمون الى فئات يختلف فيها البعض عن البعض الاخر مثلما يختلف اعضاء الجسم البشري، وبالرغم من ان اعضاء المجتمع هم في تعاون الا انهم يختلفون في اداء الوظائف فهناك اعضاء تبذل جهد عضلي فتحتاج الى غذاء مادي، وهناك اعضاء تبذل

جهود فكرية فتحتاج الى غذاء روحي، ولأنها تقدم خدمة ارقى من الأعضاء الاخرين فإنها تحتاج الى اجر اعلى (رغم ان المسيحية وتعاليمها تنص على مساواة البشر)، ولكن هذا التبرير عند توما لخدمة النظام الاقتصادي الاقطاعي المتكون من طبقات متميزة، وتبرير لخدمة جميع الاطراف، ففي رايه ان كل خدمة يؤديها الفرد تعتبر منتجة سواء كانت خدمة انتاجية او فكرية وبالتالي فإنها تحتاج الى اجر .

ويمكن القول ان العنصر المادي للأجر يمثل بمقدار الضروريات اللازمة للحياة من مأكل وملبس ومسكن فقط. وهذا المفهوم تطور الى ان اصبح في نظرية حد الكفاف التي كتبت عنها المدرسة الكلاسيكية.

اما في الجانب الاجتماعي فلا بد من رفع الاجر لما يوازي المرتبة الاجتماعية لصاحبها أي يستطيع ان يسد النفقات المادية للمرتبة الاجتماعية، ولا شك ان العامل او الفلاح مرتبته الاجتماعية اقل من المثقف ورجل الدين، وهذا يعني تبرير انخفاض الاجور.

المحاضرة السابعة .....

ثانيا : الفكر الاقتصادي العربي في العصور الوسطى

١- القوانين الرئيسة في الاقتصاد الاسلامي

ان لكل نظام اقتصادي _اجتماعي قوانينه الخاصة التي تولد في ضوء فلسفته، وما يمكن ان يسجل كنقطة افتراق بين النظم الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) هو ان الفكر لاحق للتطبيق، في حين جاء الفكر الاقتصادي الاسلامي سابقا على وقائعه، ومن جانب اخر فأن القوانين التي تحكم النظام الاقتصادي لابد من ان تشتمل على جانبي الانتاج والتوزيع وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الافراد خلال عملية الانتاج بناءً على الاساس القانوني لعلاقات الانتاج في المجتمع، وهناك قانونين رئيسين في الاقتصاد الاسلامي هما:

أ- قانون التسخير : يحتل قانون التسخير مركزا محوريا في الفكر الاقتصادي الاسلامي، اذ ان مهمة الخلق هي عبادة الله، ولكي يقوموا بعبادتهم لابد من وجود بيئة مادية تشمل (المأكل والملبس والمسكن) وهي اساسيات للحياة المادية، وتمثل الحد الادنى لمستوى المعيشة اللازم توفيره للإنسان حرصا على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ويلزم المجتمع في توفيره اسباب حفظ هذه الضروريات الخمسة، التي يعد النظام الاقتصادي الاسلامي مسؤولية تحقيقها هي المسؤولية الاولى للقائمين على المجتمع .

ويشير مبدأ التسخير الى عدة حقائق هامة اولها عملية التمكين الارادي لمنافع الطبيعة لما به قوام الانسان، حيث خلقت الطبيعة بمعطيات ومكونات ومقادير وخصائص تكفل للحياة ديموميتها وتطورها يقول تعالى في ذلك "خلق كل شيء فقدره تقديرا" (الفرقان_ ٢ (، كما ان القرآن الكريم يؤكد مبدأ كفاية الموارد، فهذه الموارد المبثوثة بالطبيعة هي في طبيعتها وبحكمة خلقها مسخرة للإنسان كفرد وللمجتمع بماهيته العامة، " الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماءا فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر" (ابراهيم ٣٢ – ٣٤)، هذه الآية الكريمة وغيرها من الآيات التي تناولت موضوع التسخير تؤكد إن كل ما في الكون من موارد وقوى وطاقات هي بطبيعتها وبتكوينها متاحة امام الانسان لتطويرها بشكل افضل بالنسبة لحاجاته، وفي اية اخرى من آيات التسخير يقول تعالى "الم تر ان الله سخر لكم ما في السموات وما في الارض" (لقمان_ ٢٠)، وهي الآية التي تتضمن المعنى الاوسع للتسخير والذي يشمل جميع ما في الكون ، أي أن كل ما في الكون مسخر للإنسان.

وفي عملية تسخير القدرات يمكن تهيئة السبل الكفيلة للتحكم بالطبيعة واستخراج خيراتها بوصف ان الطبيعة متغير تابع لمقدار العطاء العلمي للإنسان.

وحقيقة اخرى تتجلى في مبدا التسخير تتجسد في حكمة الله تعالى في تسخير الانسان للإنسان يقول تعالى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا" (الزخرف_ ٣٢).

ب- قانون الاستخلاف: يعبر مفهوم الاستخلاف في الشريعة الإسلامية عن المكانة السامية التي يحظى بها الإنسان في المنظومة الكونية، ورتبته بين الموجودات "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا (الإسراء_ ٧٠) .

فهناك آيات قرآنية كثيرة تبين ان الله سبحانه وتعالى قد استخلف الانسان في الارض، وان هذا الاستخلاف ليس مطلقا، بل هو محددا ضمن اطار القواعد الشرعية للإسلام، ونورد بعض الآيات القرآنية التي توضح الاستخلاف، فيقول تعالى: " وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"(الحديد_ ٧) وقوله تعالى " واتوهم من مال الله الذي اتاكم "(النور_ ٣٣) وقوله ".. واذكروا اذ جعلكم خلفاء من بعد نوح.. "(الاعراف_ ٦٩) وقوله " ...ويستخلف ربي قوما غيركم ..."(هود_ ٥٧).

ان مبدأ الاستخلاف من شأنه ان أطر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام من دون ان يسمح في حالة الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية من ظهور للصراعات المجتمعية وكذلك ضبط لحقوق الملكية بما يخدم الفرد والمجتمع .

٢- موقف الاسلام من الملكية :

كما هو معروف فأن شكل ملكية الثروة ووسائل الإنتاج تحدد مضمون اي نظام اقتصادي، ففي ظل النظام الاقتصادي الاسلامي نجد ان الملكية هي حق لله تعالى وما الناس الا خلفاء عنه سواء كانوا افرادا ام جماعات، فكل شيء في الوجود هو ملك لله سبحانه وتعالى، وان الانسان هو مستخلف في الارض، وان استخلافه مشروط باتباع منهج الله، اي العمل بما امر الله به، ولهذا فقد اقر الاسلام ثلاث اشكال للاستخلاف هي الاستخلاف الفردي والاستخلاف الاجتماعي واستخلاف بيت المال، فالإسلام وفق هذه الاشكال لم يقتصر على الاقرار بالملكية الفردية فقط كما فعل المذهب الرأسمالي، ولم يقتصر على الاقراد بالملكية العامة فقط كما فعل المذهب

الاشتراكي، بل اخذ الاسلام بكلا النوعين المتمثلين بأشكال الاستخلاف، مما جعل المجال مفتوحا للملكية الفردية الى جانب الملكية العامة كل منهما يعمل في مجاله الخاص .

أ- موقف الاسلام من الملكية الفردية : يقر الاسلام الملكية الفردية للمال ويعتبرها مشروعة لأنها تساير الفطرة الطبيعية للإنسان، فقال تعالى " وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا" فحب المال طبيعة بشرية وأمر متركز في الفطرة الإنسانية، ولكن هناك مبادئ وقيود تحدد الشخص بالعمل وفق الشريعة الاسلامية ولا تطلق حريته فيعمل كيفما يشاء، واهم هذه المبادئ :

- ان المالك الاصلي والحقيقي هو الله سبحانه وتعالى وحده، فيقول تعالى في كتابه الكريم "أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ..."(البقرة_ ١٠٧).
- حصر حق التملك بالطرق الشرعية واهم هذه الوسائل هي العمل والارث والوصية وكذلك احياء الارض الموات بقصد الاستفادة منها، والطرق غير الشرعية تتمثل في السرقة والغش والاختلاس ... الخ .
- ربط حق الملكية بالجهد البشري، يقول تعالى " وَأَن لَّيْسَ للإنسان إلا مَا سَعَى" فالفوارق في الرزق الناجمة عن المقدرة والموهبة والذكاء مباحة في الاسلام، يقول تعالى ".. نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضا سُخْرِيًّا .." (الزخرف_ ٣٢) وقوله تعالى " وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ على بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ .. "(النحل_ ٧١) وهذه الدرجات ناجمة عن الجهد وليس عن الاستغلال والكسب غير المشروع .

* للملكية وظيفة اجتماعية (مهمة استخلافية)، مما يعني ان لها حقوق وواجبات فلا يجوز لصاحبها التصرف فيها كيفما يشاء، ففي الجانب الإنفاقي مثلا نلاحظ انه في المجتمع يوجد الغني والفقير، فأوجب الله على الغني واجبات نحو الفقراء، وهذا واضح في قوله تعالى " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهَ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهّ وَاللّهَ عَلِيم حَكِيم "(التوبة_ ٦٠)، والدولة في هذا المجال لا تقف موقفا سلبيا من الفقراء بل عليها ان تتدخل لإعالتهم من بيت المال للتقليل من اثار التفاوت في الدخل.

ب- موقف الاسلام من الملكية العامة: اقر الاسلام الملكية العامة واعترف بها، فيقول الرسول (ص) (الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار) فكل ما كان ضروريا للجميع يدخل ضمن نطاق

الملكية العامة، ولعل من اهم المبررات الداعية الى حصر هذه الاموال ضمن حدود الملكية العامة هو الاتي :

١- تحتاج مشاريع القطاع العام الى استثمارات ضخمة يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها لعجزه ماديا وفنيا ولصعوبة الادارة والمخاطر الكثيرة وان تدخل الدولة يساهم في خلق عرض كاف من خدماتها .

٢- لا يمكن حصر منافعها داخل الاقتصاد القومي فهي مصدر الوفورات الخارجية مما يعزز من منافعها الاجتماعية، وقيام الدولة بإدراتها يساهم في توزيع منافعها لعموم افراد المجتمع دون استثناء .

٣- تتصف استثماراتها بفترة حمل طويلة اي طول الفترة الزمنية لإنتاج منافعها فيحتاج الحكم على نجاحها او فشلها الى التريث والتأني الامر الذي لا نجده في القطاع الخاص الذي يسعى لتحقيق الارباح الانية .

٣- موقف الاسلام من المشكلة الاقتصادية

لا يرى الاسلام ان المشكلة الاقتصادية ناشئة عن ندرة الموارد النسبية مقارنة بالحاجات غير المحدودة، وكما ترى الرأسمالية، فهو يرى ان اسباب المشكلة تعود الى سلوك الانسان ونظامه وتفريطه بالمهمة الاستخلافية، ذلك لان الانسان هو خليفة الله في الارض وقد اودعه الله من القوى والقدرات والمزايا ما اهله ان يكون سيد الكون، فأسباب المشكلة الاقتصادية تنحصر في التالي:

أ- ضعف الانتاج الناجم عن موقف الانسان تجاه الموارد والمتمثل بالإهمال والتقصير في استثمار واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة .

ب-سوء التوزيع وسيادة عدم العدالة بين افراد المجتمع . يقول تعالى ".. لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ .." .

ت-اسراف الانسان وتبذيره للموارد وسوء توظيفها في انتاج سلع لا تدخل في سلة حاجاته الاساسية والنافعة، مثلا انتاجه للسلع الترفية التي لا يحتاجها عموم افراد المجتمع .

وعليه فان حل المشكلة الاقتصادية من المنظور الاسلامي يرتبط اساسا بالإنسان مما يعني ان الحل يتجسد في ضرورة ايجاد الحوافز المادية والمعنوية لدفع الانسان الى العمل ورفع الانتاج ومن ثم تحقيق العدالة التوزيعية وضبط سلوك الانسان في مجال عدم التبذير والاسراف.

٤- موقف الاسلام من التركيب الاجتماعي:

يقصد بالتركيب الاجتماعي التشكيل الطبقي للمجتمع، وقد ظهر الاسلام في مجتمع طبقي تسود فيه العبودية ولذلك وردت الاشارة الى هذا الواقع في كثير من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية، وهذا لا يعني ان الاسلام شرع الرق كما يشير بعض المستشرقين وبعض المؤرخين من ابناء المسلمين، ولا يعني ان الاسلام اقر الرق لان جرد الاحكام الشرعية المتعلقة بهذا الموضوع توضح ان الاسلام ارسى موقفا مبدئيا يؤكد على المساواة الانسانية بين الناس ويؤكد على وحدة اصل البشر (كلكم لادم وادم من تراب)، وهذه نقطة مهمة فقد لاحظنا ان الفكر اليوناني يؤكد على الاختلاف في الاصل ليبرر الاختلاف في المكانة الاجتماعية ثم ان الإسلام ردم منابع الرق التي تشكل المصادر الاساسية للعبودية والممثلة :

أ_ الحرب : جعل القرآن الكريم مصير الاسير الى احد امرين اما منحه حريته بلا مقابل واما منحه حريته مقابل ثمن قال تعالى "..فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء " (محمد _ ٤) وقد حصل ذلك مع اسرى بدر.

ب_ اعسار المدين: فقد كان المدين يتحول هو او احد افراد اسرته الى رق او عبد لدى الدائن وعند مجيء الاسلام منع ذلك وشرع في مساعدة المعسرين من الزكاة وامر بالانتظار الى اليسرة، قال تعالى " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَة إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْر لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ " (البقرة_ ٢٨٠).

ج_ القرصنة وبيع الافراد في اسواق النخاسة وقد غلظ القرآن في عقوبة هؤلاء، ومنعت السنة النبوية ذلك بقوله (ص) " ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه فقد خصمته رجل اعطى بي عهدا ثم غدر ورجل باع حرا واكل ثمنه ورجل استأجر اجيرا فأستوفى منه (العمل) ولم يوفه (اجره) ".

د_ المراباة والمقامرة: فقد يتحول الانسان الى رق او عبد اذا فقد امواله وخسرها بالمقامرة فحرم الاسلام هذا العمل قال تعالى "..إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْس مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوه .." (المائدة ٩٠ _ ٩٢).

هـ_ العقوبات: فكانت الشرائع القديمة تعاقب المجرمين بتحويلهم من الحرية الى العبودية مثل قانون حمورابي والقوانين الرومانية واليونانية، الا اننا نجد الامر يختلف عند الاسلام اذ انه يوجب على

من يرتكب جريمة او يقصر في عبادة ما ان يعتق رقبة .. كقوله تعالى " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ .." (النساء_ ٩٢).

و_ تخصيص جزء من الزكاة لتحرير الرقاب .

المحاضرة الثامنة .....

٥- من اعلام الفكر الاقتصادي الاسلامي

أ- الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون : هو ولي الدين ابو زيد عبد الرحمن المعروف باسم ابن خلدون عاش للفترة (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ) (١٣٣٢ – ١٤٠٦م)، وقد ولد في تونس، وهو أشهر المفكرين الإسلاميين والذي يمثل فكره الاقتصادي أوج ازدهار الحضارة الإسلامية في ذلك الوقت، فهو أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديد علميا وحاول معالجتها، كذلك يعتبر أول من حاول فصل المشكلات الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية أو الأخلاقية، وقد سلط أضواء التحليل على فضائل تقسيم العمل قبل " آدم سميث " وعلى مبدأ قيمة العمل وعلى ظاهرة الريع قبل " ريكاردو "، كما أقام دعائم نظرية السكان قبل "مالتس"، ونادى بالمذهب الحر قبل الطبيعيين، ومن يطلع على مقدمته الشهيرة سوف يجد آراء قيمة وجادة في علم الاقتصاد، وكان يحلل الظواهر الاقتصادية في سياقها الاجتماعي، بل يعتبره البعض بأنه هو " المؤسس الحقيقي لعلم الاقتصاد باعتباره أول من وضع دعائم علم الاقتصاد، فالاقتصاد فرع من " مقدمته " التي كتبها في منتصف سنة (٧٧٩ هـ) الموافقة لسنة (١٣٧٦م)، وأن كتاب آدم سميث " ثروة الأمم " قد تأخر أربعمائة سنة بعد مقدمة ابن خلدون حيث صدر في عام (١٧٧٦ م)، وأما بالنسبة إلى علم الاجتماع، فلأنه سبق أوجيست كونت ومن تلاه من علماء الاجتماع في الغرب بأكثر من أربعة قرون.

وتنطلق الآراء الاقتصادية لابن خلدون من أفكاره حول العمران البشري، فكتب عن العمل واعطاه قيمة كبيرة، فيرى ان العمل قد يكون ظاهر وقد يكون غير ظاهر، إنه يكون ظاهر في بعض المنتجات والسلع والصناعات مثل الأثاث وغيره، بينما لا يكون ظاهر للوهلة الأولى في منتجات أخرى ظن أنها هبة من الطبيعية كالثمار لابد من قطفها وتوزيعها والقطف والتوزيع عملان من وجهة نظره، كذلك يرى ابن خلدون أن قيمة العمل أحيانا تكون أكبر من قيمة الأشياء التي ينتجها ذلك العمل، ومثال ذلك أن قيمة العمل المبذول في بناء بيت مثلا، أكبر كثيرا من قيمة المواد المستخدمة في البناء، وهنا نستطيع أن نستخلص نتيجة مؤداها أن قيمة الصنائع تكمن في قيمة العمل المبذول في صناعتها، ويرى ابن خلدون ان رفاهية المجتمع ونماءه قد يتعرض لآفات أهمها " كثرة نفقة السلطان على حوائجه الخاصة وانغماسه في نعيم الترف " وهو ما عرف اليوم " الفساد

الإداري "، فيرى ابن خلدون أن استشراء الفساد وكذلك المحسوبية في قطاعات الدولة المختلفة، كل هذه آفات كفيلة بإفقار الدول وانحطاط الحكومات وانهيارها، وإلى جانب هذه الآفات يتطرق ابن خلدون إلى ما يسميه " نقص عطاء السلطان " والمقصود به " نقص الأجور أو انخفاض الدخول " كسبب رئيسي في ضعف النمو الاقتصادي للدولة وإصابة أسواقها بالكساد، ويوضح ابن خلدون أيضا نظرته إلى النقود على أنها مقياس للقيمة ووسيط للتبادل وأداة لاختزان الثروة، وأوضح ابن خلدون أيضا دور الدولة في مراقبة الأسعار وفي جباية الأموال على غرار ما تفعله في وقتنا الحاضر وزارات المالية والتموين .

يتضح مما سبق، كيف نظر ابن خلدون للظواهر الاقتصادية المختلفة، وكيف حاول ان يحللها، وكيف أنه لعب بذلك دورا رئيسيا في التمهيد لنشأة علم الاقتصاد كعلم مستقل قائم بذاته.

ب-الفكر الاقتصادي عند المقريزي : احمد بن علي المقريزي المعروف باسم تقي الدين المقريزي ولد في القاهرة (٧٦٤ – ٨٤٥ هـ)- (١٣٦٤ – ١٤٤٢م) واحتل مركزا عاليا بين المؤرخين المصريين في النصف الاول من القرن التاسع عشر، وفي كتاب " اغاثة الامة " تكلم المقريزي عن مقولتي الغلاء (ارتفاع الأسعار) والتضخم النقدي (انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية)، فارتفاع الاسعار هو بسبب التضخم وقد يكون نتيجة له كذلك، كما ان التضخم النقدي قد يسبب ارتفاعا في الاسعار وقد يكون نتيجة لها ايضا.

ان فهم المقريزي لهاتين المقولتين الاقتصاديتين جاء بهذا المنظور العلمي والمنطقي، فقصور مياه النيل يسبب انخفاض عرض السلع ويؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية وبالتالي انتشار الغلاء، كما ان اجراءات الدولة في طرح كميات اضافية او جديدة من النقد مع بقاء مستوى الانتاج على حاله يعني ارتفاع الاسعار بشكل يوازي انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية .

ان انخفاض قوة النقد الشرائية في اقتصاد نقدي، قد تكون له اسباب متأتية من جانب العرض (الإنتاج) وتعني قلة المعروض من الوحدات السلعية، كما يمكن ان تكون اسبابه ناجمة عن جانب الطلب من النقد وعوامل الصيرفة ذات العلاقة به مثل زيادة السيولة النقدية وقرارات تخفيض واستبدال العملات مثلا .

ويربط المقريزي بين ظاهرة التضخم النقدي وبين غياب سلطة الدولة وعدم تدخلها في الامور الاقتصادية، ويقول كذلك ان التضخم من جانب اخر قد يؤدي الى اثراء الاخرين على حساب بعض الناس، واهم اسباب التضخم عند المقريزي :

١- سوء ادارة الاقتصاد وانعدام الكفاءة في التخطيط وتنفيذ الاجراءات اللازمة المتعلقة بحدوث الكوارث الطبيعية مثلا او الجفاف والقحط والغلاء .

٢- ارتفاع ريع الارض : فارتفاع الريع اذا استمر فلا بد ان يؤدي الى عزوف الاستثمارات عن الزراعة وبوار الارض الزراعية وخراب الحالة الاقتصادية للمزارعين وقلة عرض السلع الزراعية واستيلاء المتنفذين على اراضي المزارعين الصغار .

المحاضرة التاسعة .....

الفصل الثالث: نشأة الرأسمالية التجارية

يعود الفضل للمذهب التجاري في بلورة اسس قيام النظام الرأسمالي منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولم تعد الكنيسة المصدر الوحيد للمفاهيم والآراء الاقتصادية كالسعر العادل والاجر العادل، بل ان التطور قد احرز نظريات تمجد الارباح والتجارة والثراء بدون حدود، وادى هذا الى زيادة هيمنة راس المال التجاري وازدياد اهميته وافكاره للنشاط الاقتصادي بشكل عام .

ويطلق مصطلح المركنتيلية على اراء الاقتصاديين وعلى سياسات الدول الاقتصادية التي تعبر عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (للاقتصاد الوطني) عن طريق القوانين والتشريعات.

اولا : التطورات الفكرية والسياسية التي ادت الى ظهور المدرسة التجارية :

من اهم هذه التطورات هو الاتي :

١- اخذ الافراد يضيقون بالقيود التي وضعتها الكنيسة والمدرسين والتي كانت تلزمهم بالاعتدال وعدم الجري وراء الثراء المادي، وكان للمركز الاجتماعي الذي حققه التجار والارباح الضخمة التي جنوها أثّر في تعديل نظرة الناس الى الربح والسعي لتحقيقه.
٢- قيام حركة النهضة في ذلك العصر، حيث قامت بإحياء الفلسفة القديمة كما هي لا كما فسرها المدرسيون، وفي احياء الآداب اليونانية والرومانية ودراستها بعيدا عن الميادين الدينية.
٣- في النطاق السياسي اخذت الدولة بمعناها الحديث في التكوين والظهور، وكان تكوينها يقتضي امرين :

الاول : القيام بحركة تركيز تضم كل المقاطعات وتفنى معها سيطرة امراء الاقطاع وتحل مقاطعاتهم المستقلة لتجعل منها اجزاء من دولة واحدة .

الثاني : الحد من سلطات الكنيسة التي كانت تعتبر نفسها صاحبة السلطة الدينية العالمية والتي كانت بذلك تمد سلطتها لتعلو على السلطات الملكية .

ولكي تستطيع الدولة الناشئة مقاومة الامراء والكنيسة، كان يجب توفر امرين، الاول: ان تكون تلك الدولة قوية. والثاني: ان ترسم السياسات بعيدا عن مبادئ الاخلاق او الدين.

ذلك هو التطور الذي حدث وقد كان من الضروري ان يتطور الفكر الاقتصادي بدوره لكي يتلائم مع متطلبات المرحلة الجديدة، وكانت الحاجة الى مدرسة جديدة من المفكرين الاقتصاديين توفق بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج اليه من قوة، ومصلحة الطبقة الجديدة وهي طبقة التجار، فتهيأت بذلك شروط تكوين المدرسة التجارية.

ثانيا: اهم الافكار العامة في التحليل الاقتصادي للمدرسة التجارية:

من اهم الافكار التي يؤمن بها اصحاب المدرسة التجارية هو الاتي:

١- يجب ان تكون الدولة قوية، ويجب ان تكون غاية النظام الاقتصادي هي تحقيق هذه القوة ولذلك سميت نظريتهم بنظرية (الاقتصاد للقوة).
٢- الثروة هي اهم ما تحقق قوة الدولة، ولذلك يجب ان تسعى الدولة لتنمية ثروتها، والثروة هنا هي الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة.
٣- نظر التجاريون الى الثروة الكلية في العالم على انها ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه ان اعتبروا ان ما تكسبه دولة من الدولة من هذه الثروة انما يكون عن طريق ما تفقده دولة اخرى منها ... ولهذا كان الطابع الذي يميز هذه المدرسة هو الطابع العدائي، لان كل دولة تسعى الى تحقيق مصالحها على حساب مصالح الدول الاخرى وبغض النظر عن ما يجري لاقتصادات الدول الاخرى .
٤- ان السبب في ارتفاع الاسعار في عهد التجاريين انما يرجع لزيادة كمية النقود التي دخلت للدول الاوربية على اثر زيادة دخول الذهب والفضة اليها من العالم الجديد، والتي من مقتضاها ايضا ان تغيرات مستوى الاسعار تتوقف على تغيرات كمية النقود .

ومن اهم السياسات التي اتبعتها الدول الاوربية في ظل عهد التجاريين، سنأخذ السياسة الصناعية التي اتخذها الوزير كولبير لإنجاح السياسة الفرنسية، وتقوم هذه السياسة على ان فرنسا في سبيل الحصول على الذهب والفضة من الخارج يجب عليها ان تتجه لزيادة الصادرات على الواردات، وعلى ان تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست من الحاصلات الزراعية للأسباب التالية:

١- ان المنتجات الصناعية تكون في الغالب قيمتها اكبر من قيمة المنتجات الزراعية اذا تساوى حجمها.

٢- ان الصناعة لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثل الزراعة وبذلك يمكن التحكم بسهولة في المنتجات الصناعية.

اما أهم الاجراءات التي اتخذها الوزير كولبير لتشجيع الصناعة فهي ما يلي:

١- قامت الدولة بخلق صناعات حكومية (صناعات ملكية) بقصد تحسين انواع بعض المنتجات كذلك اصدرت الدولة من القوانين واللوائح ما يفرض على الصناعات الخاصة تطبيق الطرق الانتاجية واستخدمت عددا كبيرا من المفتشين لمراقبة تطبيقها.

٢- عملت الدولة على تشجيع الصناعة الوطنية من خلال:

- فرض رسوم جمركية ثقيلة على السلع التي تأتي من الخارج والتي تأتي من الخارج والتي تنافس المنتجات المحلية.
- منع وتحديد خروج المنتجات الزراعية الوطنية للخارج.. حتى تستطيع الصناعة الوطنية من زيادة تصديرها للخارج من خلال خفض تكاليف الانتاج وبالذات من المواد الاولية واجور العمال بعد ان يبقى عرضها كبيرا في الداخل فتنخفض عندئذ اثمانها.

٣- لكي تيسر الدولة التصدير عملت على خلق شركات كبيرة تكون مهمتها الرئيسية تصريف منتجات الصناعة في الخارج، وشجعت الافراد على الاكتتاب في رؤوس اموال تلك الشركات

ثالثا: مدى مساهمة المدرسة التجارية في تاريخ الفكر الاقتصادي:

١- لا شك ان التجاريين قد خلصوا الابحاث الاقتصادية نهائيا من الطابع الديني او الأخلاقي الذي كان يميزها في العصور الوسطى.

٢- وهم وان لم يصلوا الى ارساء علم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا نظرا لربطهم اياه بخدمة السياسة، الا انهم قد مهدوا الطريق للباحثين اللاحقين ليتولوا تلك المهمة

٣- اذا نظرنا للظروف التأريخية التي نشأت بها، وجب الاعتراف بانها قد ادت الدور التاريخي الذي كان يجب عليها تأديته.

٤- ساعدت المدرسة على قيام الدول الحديثة من الناحية السياسية فهي وجدت في فترة كان يجب فيها تقوية الدولة الناشئة لكي تقضي على سلطان امراء الاقطاع ... وكان الذهب

والفضة من اهم الوسائل التي يمكن عن طريقها الحصول على الانصار من الداخل والخارج.

٥- ساعدت اراء التجاريين في تنمية الصناعة والتجارة.

٦- اسهمت المدرسة باهتمامها بالنقود في خلق البنوك الاوربية وتوسيع نشاطها المالي.

رابعا: اهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية في مجال التحليل الاقتصادي:

١- لقد اخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فالثروة ليست هي الذهب والفضة وانما ثروة كل بلد في مقدرته الانتاجية وفي مقدار ما يحققه فعلا من منتجات.

٢- لقد اثبتت التحليل الاقتصادي خطأ المبدأ الذي نادى به التجاريون وهو امكان الحصول بصفة مستمرة على فائض ايجابي في الميزان التجاري، ومن ثم امكان الحصول على ذهب وفضة من الخارج بصفة مستمرة، فقد بين ادم سميث عدم امكان ذلك لان وجود فائض إيجابي بالميزان التجاري يؤدي الى ورود النقود الذهبية من الخارج لتسديد هذا الفائض فيزيد التداول النقدي ويترتب على زيادته ارتفاع الاسعار في الداخل وفي الخارج، مما يجعل السلع الوطنية مرتفعة الثمن فيقل تصديرها للخارج، بل ان الاستيراد من الخارج سيزيد نظرا لانخفاض الاسعار الخارجية عن الاسعار الداخلية.. ويترتب على نقص التصدير وزيادة الاستيراد ظهور عجز في الميزان التجاري ولتغطية هذا العجز لا بد من اخراج ذهب للبلاد الاخرى.

٣- وقد ادت السياسات التجارية الى نتائج سلبية منها:

أ_ في اسبانيا: اهتمت الحكومة بصفة اساسية باستيراد الذهب ولم تهيء الجو لزيادة القوى الانتاجية، مما ادى الى زيادة كمية النقود مع عدم زيادة المنتجات بنفس النسبة فارتفع مستوى الاسعار ارتفاعا تضخميا كبيرا اضر بالطبقات الفقيرة التي تكون الغالبية الكبرى من الشعب.

ب_ في فرنسا: ترتب على سياسة الحكومة التي من مقتضاها الاحتفاظ بأثمان منخفضة للمواد الزراعية بانخفاض دخول المزارعين وسوء حالتهم وكان من نتائج هذه السياسة انها ضحت بمصالح طبقة هامة من السكان وهي طبقة الزراع، وفرع هام من فروع الانتاج وهو الزراعة في سبيل تشجيع طبقة الصناع والصناعة.

ج_ سياسة العهد الاستعماري: اضر هذا العهد بسكان المستعمرات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان من مقتضاه ان تشتري الدول الاستعمارية المنتجات بأسعار رخيصة وتبيعها

للمستعمرات بأسعار مرتفعة مما ادى الى ارهاق المستعمرات واستغلالها فتهيأ الجو لقيام كثير من الثورات.

سادسا : اراء توماس مان

عاش توماس خلال الفترة (١٥٧١ – ١٦٤١ م)، وهناك شبه اجماع بين مؤرخي الفكر الاقتصادي على ان توماس هو اكبر الاقتصاديين الذين يمثلون الاتجاه الماركنتيلي لا في إنكلترا وحدها، بل في جميع البلدان الاوربية . وتتجسد اهم افكاره في كيفية الحصول على راس المال التجاري (مصدر الفائض النقدي)، اذ يؤكد توماس على ان الحصول على مصدر الفائض النقدي يكون من خلال تطبيق الاجراءات التالية :

١- استصلاح الاراضي البور من اجل زيادة انتاج المواد الغذائية والتخلي عن استيرادها وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي التخلص من احد العناصر المخلة بالميزان التجاري.
٢- صيد الاسماك: ويدعو فيها انكلترا الى السيطرة على البحار المجاورة والسيطرة على الاسماك ودعم الميزان التجاري.
٣- عدم الهدر في الموارد الطبيعية الا في حالة واحدة هي اذا صنعت هذه الموارد.
٤- منع استيراد المواد الغذائية بصورة مطلقة، ويمكن استيرادها شريطة ان يعاد تصديرها بعد اضافة عناصر جديدة لها.
٥- سياسة اعادة التصدير ودعمها وخاصة عن طريق تقديم المنح والمساعدات الحكومية لقطاع التصدير.
٦- السيطرة على النقل والمواصلات تحت مبدأ ما يسمى بالميثاق الاستعماري.
٧- اتباع سياسة تسعير متنوعة للسلع، اي الاخذ بتعدد الاسعار حسب نوعية السلع والبلدان والظروف التاريخية المحيطة بالسلع.
٨- سياسة تصدير نقدي مناسبة (استثمارات) وهنا يؤكد توماس على السماح بتصدير النقود مقابل السلع التي يعاد تصنيعها وتصديرها الى الخارج وبالتالي جلب ذهب اكثر.
٩- سياسة التصنيع لغرض التصدير، التصنيع هنا يخضع للتجارة.

الفصل الرابع : مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط)

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر، وكان على رأسها الدكتور (كيناي) طبيب لويس الخامس عشر، ولم تدم هذه المدرسة اكثر من خمس وعشرين سنة في المدة من سنة ١٧٥٦ – ١٧٧٨ م .

اولا: التطورات التي ساعدت على ظهور المدرسة الطبيعية

١- من الناحية الفكرية : حيث انتشرت فكرة القانون الطبيعي التي كانت اصولها موجودة عند ارسطو والتي انتقلت منه الى كتاب القانون الروماني ثم الى المدرسيين في القرون الوسطى، وقد طبقت تلك الفكرة في العلوم الطبيعية على وجه الخصوص، ولكن تطبيقها لم يكن قد انتشر بعد في العلوم الاجتماعية .

٢- من الناحية الفلسفية: ومن ناحية الفلسفة السياسية فأن الفكرة السائدة كانت هي النظر الى الملك باعتباره صاحب سلطان مطلق، وقد كانت هذه الفكرة امتدادا للآراء التي صاحبت القضاء على الاقطاع، والتي كانت تطالب بقوة الملوك حتى تقوى سلطة الدولة الناشئة.

٣- من الناحية الاقتصادية: فقد ساءت حالة الزراع بسبب انخفاض دخلهم على اثر تطبيق سياسة التجاريين التي كان مقتضاها جعل اثمان المنتجات الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة، ولذلك فقد ساد الشعور بضرورة اصلاح تلك الحال، من ناحية اخرى كانت القيود الكثيرة التي فرضت على النشاط الاقتصادي تحت تأثير التجاريين عائقا خطيرا لنمو الانتاج والتصدير الزراعي.

ثانيا: الاطار النظري من الناحية الاقتصادية

١- فكرة النظام الطبيعي: يرى الطبيعيون ان الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين طبيعة لا دخل لإرادة الانسان في ايجادها، وهذه القوانين تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وتقوم في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأين هامين هما اللذان يوجهان نشاط الافراد ويكفلان استمرار الحركة والتقدم وهما:

أ- مبدأ المنفعة الشخصية: فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، فالمنفعة الشخصية بذلك هي الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي والقوة التي توجههم لمباشرة هذا النشاط.

ب- مبدأ المنافسة: كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية الافراد في المجتمع، فيحد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه على حساب الاخرين.

٢- الخصائص الرئيسة للقوانين الطبيعية:

أ- انها مطلقة لا استثناء لها وكل محاولة من الفرد لعدم تطبيقها يكون جزاءه الحاق الألم به فيضطر الى الرجوع اليها.

ب- انها عالمية تطبق في كافة البلاد بصرف النظر عن ظروف كل بلد وخصائصه التي تميزه عن غيره من البلاد.

ت- انها لا تتغير فهي ازلية ابدية لا يلحقها التعديل او التبديل.

ث- انها قوانين الهية، بمعنى ان الله هو الذي فرضها وحتمها.

٣- مفهوم الثروة والانتاج عند الطبيعيين

بين الطبيعيون ان ثروة الامم انما تكون بما تقوم به من انتاج، فالإنتاج هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا بان يضيف مقدارا من المواد اكثر من تلك التي بذلت في الانتاج .

وعلى اساس تعريف الانتاج، استخلص الطبيعيون ان الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، لهذا فقد اولى الطبيعيون عنايتهم للزراعة بصورة خاصة، وبينوا انها هي وحدها التي تولد فائضا في الانتاج يزيد عن التكاليف التي انفقت فيه، فهذا الفرق بين قيمة الانتاج والتكاليف، كان قد دعاه الطبيعيون بالناتج الصافي، وعن هذا الناتج الصافي يتولد الثراء في البلد، لذا فأن الزراعة هي الحرفة المنتجة لأنها تولد هذا الناتج الصافي، اما الحرف الاخرى كالتجارة والصناعة فليستا من النشاط الاقتصادي المنتج لأنهما يقتصران على تحويل او نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون ان تضيفا مواد مادية جديدة او ناتج صافي جديد ، وهكذا نجد ان تعريف الطبيعيين للإنتاج يعتبر قاصرا ومحدودا، لأنه يقتصر على خلق مواد جديدة .

ومن ناحية اخرى، فأن نظرة الطبيعيين للحياة كانت نظرة تفائلية، ذلك لأنهم اعتقدوا ان الناتج الصافي او الفائض في الانتاج كان قد تولد عن عمل الطبيعة وليس عن عمل الانسان، فالطبيعة بحسب اعتقادهم تعمل حتى عندما يكون الانسان نائما، لذا فأن ناتج عملها هذا هو هبة من الطبيعة الى الانسان، وعن ذلك يزداد ثراء البلد.

٤- دورة الناتج والثروة (الدورة الاقتصادية) من وجهة نظر كيناي:

لقد شبه كيناي دورة المنتجات في الاقتصاد بتداول الدم في الجسد الانساني، ويمكن ان تلخص الدورة الاقتصادية كما يراها كيناي ومعه الطبيعيون كما يلي:

أ_ الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يعطون جزءا من قيمته لملاك الأراضي الزراعية في مقابل استخدامهم لأرضهم ويحتفظ المزارعون بالباقي.

ب_ ينفق الملاك بعض ما حصلوا عليه للحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين والبعض الاخر على ما يلزمهم من التجار والصناع.

ج _ فيما يتعلق بالتجار والصناع فانهم يتلقون جزءا من دخولهم من المزارعين (حيث يشتري المزارعين ما يلزمهم من التجار والصناع) والجزء الاخر من الدخل يتلقونه من الملاك اصحاب الاراضي الزراعية.

وبالنتيجة فان التجار والصناع ينفقون هذا الدخل لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الاولية لنشاطهم الاقتصادي، وهكذا نجد ان الدخل يؤول في النهاية بعد ان يدور في الجسد الاقتصادي الى طبقة المزارعين فالمنتجات والدخول تمر بدوره تبدأ من الزراع وتنتهي بالمزارع، مما يعكس مدى اهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي.

٥- نظرية الطبيعيين في الضريبة

وقد ترتب على نظرة الطبيعيين للزراعة على انها العامل الانتاجي الوحيد، ان نادوا بان تقتصر الدولة على ضريبة وحيدة تفرض على الزراعة فقط في شكل ضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين، وان فرص الضريبة على الانتاج الزراعي يرجع الى اسباب متعددة منها:

أ_ ان الضريبة اساسا يجب ان تفرض على الانتاج الصافي، وان الانتاج الصافي الوحيد بالنشاط الاقتصادي هو الانتاج الزراعي.

ب_ يجب ان لا تكون الضرائب متعددة لأننا لو فرضنا الضرائب على الصناع والتجار فانهم يدفعونها لكنهم ينقلونها الى الزراع برفع ثمن المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة ولو فرضنا الضريبة على الملاك الزراعيين فانهم ينقلون عبئها للزراع برفع الثمن الذي يقبضونه فهم على استخدام الارض.

ج_ توفيرا لجهد الدولة وانصياعا للواقع يجب الاقتصار منذ البداية على فرض ضريبة وحيدة على طبقة الزراع وحدهم.

٦- السياسة الاقتصادية

نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا وذلك بان تمتنع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، فخالفوا بذلك سياسة التجاريين، وقد نادوا بان تطبق تلك الحرية الاقتصادية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وقد لخصت سياستهم هذه في عبارة (دعه يعمل دعه يمر) اي دع الافراد يعملون ودع السلع تنتقل بين البلاد دون اي تدخل من الدولة.

واكدوا على اهمية ان يترك تصدير المنتجات الزراعية للخارج حرا، وتلغى القيود التي كانت موجودة من قبل على هذا التصدير والتي فرض اكثرها تنفيذا لتعاليم المذهب التجاري، وحجة الطبيعيين في تأييد هذه السياسة الحرة انها وحدها التي تمكن من انطباق القوانين الطبيعية على الظواهر الاقتصادية.

وهكذا كانت سياسة الطبيعيين سياسة اقتصادية حرة، مع ذلك فقد وضعوا قيدا على هذه السياسة الحرة فسمحوا بتدخل الدولة وذلك للأسباب التالية:

١- لصيانة الامن الداخلي والخارجي.

٢- لحماية الملكية الفردية.

٣- لجعل الافراد ينفذون ما يرتبطون به من عقود.

٤- القيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها لمزاولة النشاط الاقتصادي.

وكان تفسير الطبيعيين لتدخل الدولة وقيامها بالحماية والاعمال الاخرى لبعث الطمأنينة وتيسير تداول المنتجات وخفض نفقات نقلها فيساعد بذلك على زيادة الناتج الصافي الجماعي.

ثالثا : تأثير اراء المدرسة الطبيعية في الفكر الاقتصادي

لقد ترتب على الآراء التي نادى بها الطبيعيون نتائج هامة في ميدان الفكر وميدان الواقع، وكان من النتائج ما يلي:

١- لم يعد ينظر للنقود باعتبارها ثروة كما كانت الحال عند التجاريين بل اعطيت الاهمية كما يجب ان يكون الوضع الصحيح للإنتاج.

٢- ادت اراء الطبيعيين الى تخفيف القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي في ظل التجاريين.

٣- ان الطبيعيون هم الذين اسسوا المذهب الفردي او المذهب الحر الذي ساد حتى منتصف القرن العشرين، لأنهم هم الذين نادوا بان النشاط الاقتصادي يجب ان يترك بصفة أساسية للأفراد يديرونه طبقا لمصالحهم الشخصية وعلى اساس ما يقوم بينهم من منافسة.

٤- كان الطبيعيون اول من اعطى صورة عن دوره الناتج الكلي وانتقاله داخل البلاد في مجموعه وعن كيفية توزيعه بين الطبقات المختلفة.

رابعا: نقاط الضعف في اراء المدرسة الطبيعية

١- كانت فكرتهم عن الانتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، لما كانت تتطلبه في العمل المنتج من ان يكون خالقا لمادة جديدة، ولا يمكن التسليم معهم بان العمل الانتاجي الوحيد هو الزراعة، فالإنتاج بحسب الفكرة التي يسلم بها الجميع الان هو كل خلق لمنفعة جديدة او زيادة لمنفعة موجودة من قبل، والمنفعة هي كل اشباع لحاجة انسانية، وعلى ذلك فالصناعة والتجارة اعمال منتجة كالزراعة تماما، لأنها جميعها تخلق منافع جديدة وتزيد من المنافع الموجودة، فتشبع حاجات الافراد.

٢- وقد ترتب على خطئهم في تحديد فكرة الانتاج ان رتبوا عليها خطأ اخر، حيث نادوا بالاقتصاد على ضريبة واحدة، فالصناعة والتجارة تخلقان ناتجا صافيا كذلك، ولذلك يجب ان تفرض على ناتجهما الصافي ضريبة كتلك التي تفرض على ناتج الزراعة، حيث يلاحظ من جهة اخرى ان الدول في العصر الحديث تحتاج لنفقات كثيرة، ولا يمكنها الاقتصار في تمويلها على ضريبة واحدة.

٣- يخشى من اهتمام الطبيعيين اهتماما بالغا بالزراعة ووضعهم للصناعة في مرتبة اقل، ان يؤدي ذلك الى خلق جو يهمل الصناعة، وبالفعل قد انتشرت الدعوة في فرنسا في ظل الطبيعيين الى العودة الى الحياة الزراعية ولمثل هذا الاتجاه خطورته الكبرى، اذا نجح في ان ينطبق على العمل، لأنه يحرم البلد التقدم الصناعي وكل ما يترتب عليه من تطور ومزايا.

٤- لا يخضع الاقتصاد السياسي لقوانين طبيعية ثابتة مطلقة عامة كتلك التي تخيلها الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور تبعا لها القوانين التي تحكمها، فالقوانين

التي تحكمها الظواهر الاقتصادية في مجتمع اقطاعي غير التي تحكمها في مجتمع صناعي متقدم مثلا، ومعنى ذلك ان الطبيعيون لم تكن لديهم اي فكرة عن التطور الذي يميز الحياة الاجتماعية والجانب الاقتصادي منها بصفة خاصة، وما يرتبط بهذا التطور في الواقع من تغير في طبيعة القوانين التي تحكم هذه الوقائع.

٥- كذلك يؤخذ على الطبيعيين تفاؤلهم الكبير واعتقادهم ان القوانين الطبيعية ما دامت من خلق الله فلا يمكن ان يسبب انطباقها متاعب وازمات اقتصادية، وقد اثبتت الايام بعدئذ مدى سذاجة هذا التفاؤل الشديد، فقد ترك النشاط الاقتصادي حرا مرسلا وكفلت المنافسة بين الافراد طبقا لما نادى به الطبيعيون، ومع ذلك فلم تسير الحياة الاقتصادية وفقا للقوانين الطبيعية بما يحقق رفاهية الكثيرين من الافراد وبما يحقق اكبر مصلحة للمجتمع.

المحاضرة الحادية عشر .....

الفصل الخامس: المدرسة الكلاسيكية (عصر الرأسمالية الصناعية)

ظهرت المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة (١٧٧٦ _ ١٨٧١م) كنتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الاوربية، فقد رأينا كيف تطور الاقتصاد الاوربي من اقتصاد اقطاعي الى الرأسمالية التجارية، لكن الرأسمالية التجارية هذه لم تقف عند هذا الحد بل تطورت في القرن الثامن عشر الى الرأسمالية الصناعية .

وفي هذا المجال يرى جاكوب اوسر Jacobe Oser في اسباب فشل الافكار المركنيلية وسياساتها الاقتصادية، انه منذ القرن الثامن عشر تغيرت الظروف التاريخية وبدأ الواقع الاقتصادي يشهد تحولات سياسية واقتصادية كبيرة جدا. بحيث فقدت الافكار الماركنتيلية صلتها بالواقع.. ولم تعد تعبر عن المرحلة الجديدة فكانت النظرية الكلاسيكية التي نشأت في اواخر القرن الثامن عشر.

ويشير جاكوب اوسر الى ان هذه الظروف والتحولات الجديدة تتمثل في عوامل عديدة من اهمها الثورة الصناعية والتي بدأت عام ١٧٧٦ وتصاعدت مع الزمن، حيث قيادة القطاع الصناعي للقطاعات الاقتصادية، وبذلك اصبحت الافكار والسياسات الماركنتيلية تحول دون نمو القطاع الصناعي. لذلك نجد ان ممثلي هذه المرحلة الجديدة وخاصة ادم سميث يهاجم الماركنتيلية هجوما قاسيا في كتابه ((ثروة الامم)) والذي خصص ما يقارب من ربع كتابه لمهاجمة الافكار والسياسات الماركنتيلية.

ومن العوامل الاخرى تركز عوامل الانتاج وتضخم الجهاز الانتاجي، فضلا عن تغير طبيعة النظام الاقتصادي، الى جانب الانفصال الذي تم بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال.

ومن العوامل الاخرى يظهر دور الثورة التكنولوجية (التقنية) واستخدام العلوم والمخترعات وتطبيقاتها في الصناعة والزراعة والانتاج بشكل عام.. بحيث ادت الى احداث زيادة هائلة في انتاج السلع والخدمات المنتجة فازدادت قيام السلع والبضائع بدرجة كبيرة بحيث اصبح الشكل العيني للثروة هو الاساس وليس الشكل النقدي لها، ويذكر في هذا المجال ان الثورة العلمية بدأت مع كتابات اسحق نيوتن وغاليلو بخصوص قوانين حركة الاجرام والجاذبية، وانعكست هذه الافكار في اراء المدرسة الكلاسيكية مما جعل المؤسسات الاقطاعية والقيود المركنتيلية غير ضرورية، فاذا كانت الارادة الالهية قد خلقت الية تعمل بتناغم وبشكل الي دون الحاجة الى تدخل فان سياسة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية هي اعلى شكل من اشكال الحكمة في القضايا الاجتماعية، حيث ان القوانين

الطبيعية سوف تقود النظام الاقتصادي وتصرفات الناس ، وان خدمة المجتمع تتم من خلال حرية الافراد في اتباع القانون الطبيعي للمنفعة الشخصية .

هذا وان قدرة المصارف على خلق كميات اضافية من النقود قد ساهم في تراجع النظرية الماركنتيلية في النقود والفائدة، لان المؤسسة المصرفية وفرت رؤوس الاموال الكافية. ولم تعد هناك ندرة فيها، ولم تعد هناك اهمية للفكر الماركنتيلي الذي يعبر عن تلك الندرة.

وقد يبدو للحروب النابليونية اثر في ذلك. اذ انها ابتدأت في اواخر القرن الثامن عشر واستمرت حتى بداية القرن التاسع عشر والتي شملت اقطارا عديدة ومساحات شاسعة من اوروبا، والحصار الذي ضرب على بعض الدول والاضرار التي تولدت عن هذه الحروب، كل ذلك ادى الى تضامن بعض الاقطار ضد نابليون. وتضامنها دفعها الى رفع بعض الحواجز التي كانت قد فرضتها الواحدة ضد الاخرى هذا وان الحروب والدمار الذي تولد عنها ادى الى قلة في السلع والمواد الاولية في بعض الاقطار الاوربية الامر الذي دفعها الى ان تقلل اهتمامها في التدخل الحكومي.

ثانيا : السياسة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية :

١- سياسة الحرية الاقتصادية : ويبرر الكلاسيك سياستهم هذه على اساس ان الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية واعادة التوازن وتحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، فاذا تركت الحياة الاقتصادية حرة فان هناك من القوى ما يكفل تصحيح جميع صور الاختلال التي قد تصيب الاقتصاد حسب اعتقادهم، ولهذا فان الكلاسيك لا يبيحون للدولة التدخل لحماية الطبقات الضعيفة او لإعانة العمال في وقت البطالة لان مثل هذا التدخل يترتب عليه في نظرهم اعاقة الجهاز التلقائي (الذي يؤدي الى حدوث التوازن والى القضاء على البطالة من خلال انخفاض الاجر وزيادة طلب المنتجين على العمال ، طبقا لما ورد في التحليل الاقتصادي للكلاسيك في نظريتي التشغيل وتحديد الأجور).

٢- دعم النظام الرأسمالي: نشأت المدرسة الكلاسيكية في الوقت الذي ازدهرت فيه الرأسمالية الصناعية ولهذا فقد حبذ الكلاسيك الاخذ بالنظام الرأسمالي، اي النظام الذي يقوم على الملكية الخاصة للأموال وعلى حرية التعاقد والاستهلاك والانتاج بدافع الحصول على الارباح، والنظام الرأسمالي نظام ينتج لمواجهة طلب السوق، ويستند تأييد الكلاسيك للنظام الرأسمالي على حجتين هما:

الأولى: انه نظام طبيعي لأنه يستجيب للخصائص الطبيعية الموجودة في النفس البشرية من حب الانسان للتملك ومن تفضيله للحرية والسعي وراء مصلحته الشخصية.

الثانية: انه افضل الانظمة لان الانتاج فيه انما يتقرر ويتحدد على وفق رغبات المستهلكين وذلك عن طريق جهاز الاسعار الذي يوصل هذه الرغبات الى المنتجين، وهو افضل الأنظمة في رأي الكلاسيك لان المنافسة فيما بين المنتجين تؤدي الى تنمية الجهاز الانتاجي والى تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي انخفاض الاسعار كما ان المنافسة تؤدي الى تحسين نوعية السلع وزيادة عرضها مما يخفض من سعرها فتزيد بذلك الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين.

ثالثا : التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي :

١- نظرية الكلاسيك في الانتاج : عرف الكلاسيك الانتاج بانه خلق المنافع او زيادتها، وبذلك خرجوا عن اراء التجاريين والطبيعيين معا في تحديد مفهوم الثروة والانتاج، فالثروة لدى الكلاسيك هي انتاج السلع والخدمات، اما عناصر الانتاج فهي الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم، وقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية في نظرية الانتاج بناحيتين، الاولى : ظاهرة تقسيم العمل واثرها في زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعيته وكذلك زيادة انتاجية العمل وقد ارجع ادم سميث سبب زيادة الانتاج والانتاجية الى ما يترتب على تقسيم العمل من زيادة اتقان العامل للعمل، وتعزيز قدرته على الابتكار وعلى استخدام الآلات والمكائن، كما بين سميث بان مدى اهمية تقسيم العمل انما يتوقف على حجم السوق، الثانية : الاهتمام بقانون الغلة المتناقصة ويعود الفضل في اكتشاف هذا القانون الى ريكاردو ويوضح هذا القانون العلاقة الفنية الاقتصادية بين عناصر الانتاج المشاركة في انتاج السلعة وبين الناتج من تلك السلعة، وكان الكلاسيك يظنون بان هذا القانون يقتصر على الزراعة وحدها لكن البحث الحديث اكد بانه قانون عام ينطبق على الزراعة والصناعة والتجارة .

٢- نظرية الكلاسيك في السكان: اخذ الكلاسيك بنظرية مالثوس في السكان والتي تعتمد على ثلاثة اسس :

أ- ان حجم السكان محكوم بكمية المواد الغذائية الموجودة.

ب- ان تزايد السكان يحصل بدرجة تفوق درجة الزيادة في المواد الغذائية، فزيادة السكان تتم وفق متوالية هندسة (٢ – ٤ – ٨ – ١٦)، بينما زيادة المواد الغذائية على وفق متوالية

عددية (١ – ٢ – ٣ – ٤) ونتيجة لذلك يحدث خلال التطور اختلال بين تزايد السكان وتزايد المواد الغذائية بحيث يكون عدد السكان اكبر بكثير من حجم المواد الغذائية المتاحة.

ت- ان هذا الاختلال في التوازن لا يمكن ان يستمر، لان الطبيعة نفسها لا تسمح بذلك، اذ انها توجد الموانع التي تغير هذا الاختلال وتعيد التوازن، فعندما يزيد السكان ولا تكفيهم المواد الغذائية تحدث المجاعات وتنتشر الاوبئة او تنشب الحروب بين الدول مما يقضي على جزء من السكان ويعود التوازن مرة اخرى وتسمى هذه الموانع بالموانع الايجابية امام نمو السكان .

لكن مالثوس بيّن ان الانسان يستطيع بإرادته الذاتية ان يطبق موانع وقائية وذلك بان يمتنع الافراد عن الزواج او تحديد النسل، وبهذا المفهوم واجهت النظرية عدة انتقادات، من اهمها:

أ_ اعتبرت نظريته في السكان مسرفة في التشاؤم بخصوص مستقبل الجنس البشري، كما انه لم يتوقع ابدا ان التقدم التكنولوجي سوف يؤدي الى زيادة النشاط الزراعي وبصورة ملموسة، اذ كان لاستخدام المخصبات الصناعية بصورة اقتصادية وبطريقة مستمرة ومتزايدة اثر ملموس في تطوير الانتاج الزراعي، كما ادى التقدم العلمي الى تحسين نوعية الحبوب المنتجة عن طريق انتقاء البذور الجيدة وزراعتها وكذلك الوسائل العلمية لمكافحة الاوبئة وتحسين انتاج الحيوانات واستخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة ووسائل الري والصرف كل هذه الأمور ادت الى تحسين الغلة، اضافة الى تأثير ثورة المواصلات البحرية التي حدثت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والتي يسرت عمليات نقل البضائع على المستوى الدولي .

ب_ افترض مالثوس بان النمو السكاني دالة لمستوى المعيشة، فاذا ارتفع مستوى الاجور عن مستوى الكفاف ازداد حجم السكان وبذلك فان مالثوس اهمل العوامل الاجتماعية في تحديد حجم العائلة، ان الذي حدث في بريطانيا وأوروبا وامريكا في النصف الاول من القرن العشرين لم يؤيد فكرة ان زيادة اجور العمال تؤدي الى زيادة انجاب الاطفال بل العكس هو الصحيح، وعليه فان نظرية مالثوس في السكان تأثرت بالبيئة والظروف الواقعية التي عاصرها مالثوس لكن الظروف قد تغيرت فيما بعد.

٣- نظرية الكلاسيك في القيمة: ميز ادم سميث بين معنيين مختلفين للقيمة هما:

القيمة الاستعمالية Valein use والقيمة الاستبدالية Value in Exchange، فالقيمة الاستعمالية هي المنفعة التي نحصل عليها من السلعة، اما القيمة الاستبدالية فهي القوة الشرائية للسلعة او قوة

ابدال نفسها بسلعة اخرى (تمثل سعر السلعة)، ثم بيّن ادم سميث ان هناك سلع لها قيمة استعمالية كبيرة ولكن ليس لها قيمة استبدالية تذكر مثل الماء والهواء ... كما ان هناك بعض السلع لها قيمة استبدالية كبيرة ولكن لها قيمة استعمالية قليلة وذلك مثل الماس والمعادن الثمينة الاخرى .

ادم سميث لم يأخذ فكرة الندرة بنظر الاعتبار عندما تكلم عن القيمة الا ان بعض الكتاب فيما بعد تمكنوا من استخدام هذه الفكرة لتفسير القيمة، فقالوا ان الماء مثلا له قيمة استعمالية كبيرة لأنه ضروري ويجب ان يستعمله الفرد في كل يوم، فلو ان الماء كان نادرا بالنسبة الى الطلب الواقع عليه لأصبحت له قيمة استبدالية كبيرة بالإضافة الى قيمته الاستعمالية، وبعض السلع مثل الماس لها قيمة استعمالية قليلة ولكن بما انها نادرة بالنسبة الى الطلب عليها لذا فان قيمتها الاستبدالية تكون كبيرة .

ان القيمة الاستبدالية كانت تدعى احيانا من قبل ادم سميث بالسعر الحقيقي او السعر الطبيعي، وقال ان هذا السعر يختلف عن سعر السوق، ان سعر السوق هذا قد يكون اكبر او اصغر من السعر الحقيقي او السعر الطبيعي، لأنه يتأثر بعوامل العرض والطلب التي تحركه الى اعلى او الى اسفل المستوى الذي يستقر عليه السعر الطبيعي، وتحت ظروف المنافسة يتساوى السعر الطبيعي مع سعر السوق او على الاقل يقتربان من بعضهما ويصبح الفرق بينهما طفيفا.

وتتحد المبادلة لأي سلعة في رأيهم على اساس العمل – – Labour الذي تحتويه اي على اساس عدد ساعات العمل التي بذلت في انتاجها، وليس المقصود بالعمل هنا العمل المباشر فقط، اي ما يبذل من مجهود انساني اثناء صنع السلع، بل ان رأس المال والمواد الاولية تمثل عملا انسانيا مخزونا او محبوسا في رأس المال او في المادة الاولية .

٤- الريع : عرّف ريكاردو الريع بانه ما يحصل عليه ملاك الاراضي نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها او استغلالها، والريع لم ينشأ لو لم تكن الارض محدودة ومملوكة ملكية خاصة، فهو ثمن احتكاري، اما كيفية نشوء الريع فانه نظرا لتزايد السكان المستمر يزداد الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالي ترتفع الاسعار، فيلجأ الافراد الى زراعة اراضي جديدة اقل خصوبة من الاراضي الاولى، ولما كان ثمن المواد الغذائية يتحدد على اساس اعلى نفقة انفقت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب فان هذا الثمن سيتحدد على اساس النفقة التي انفقت في الاراضي الاقل خصوبة، وهي نفقة مرتفعة، وبذلك يستفيد

ملاك الاراضي الأكثر خصوبة ويحصلون على الفائض وهو الريع، ويتضح مما سبق بان الريع يرجع الى عاملين :

الاول : تكاثر السكان وزيادة الطلب وارتفاع الاسعار من جهة.

الثاني : اللجوء الى زراعة اراضي اقل خصوبة مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف وزيادة الأسعار فيظهر الريع، وعليه فان نظرية الريع اعتمدت على فكرة الندرة والتفاوت بين الأراضي الزراعية من حيث الجودة .

وفيما يلي مثال لتوضيح مفهوم الريع الاقتصادي :

وحدات العمل ورأس المال	أ	ب	ج	د
١	١٤٠	١٣٥	١١٠	١٠٠
٢	١٥٠	١٥٠	١٠٠	٩٥
٣	١٦٠	١٢٥	٩٠	
٤	١٥٠	١٠٠		
٥	١٠٠	٩٥		
٦	٩٦			

في المثال هناك اربعة انواع من الاراضي الزراعية تختلف في جودتها ودرجة خصوبتها، وتختلف كذلك في قدراتها الانتاجية، ونفترض بحسب الجدول ان كل وحدة من العمل وراس المال تكلف ١٠٠ وحدة نقدية، بمعنى ان استعمال الوحدة الاولى من العمل وراس المال على الارض (ب) مثلا ينتج ما قيمته (١٣٥ ليرة)، والوحدة الثانية تنتج (١٥٠ ليرة)، ويستمر المنتج في عملية الانتاج طالما كانت العوائد التي يحصل عليها تزيد عن تكاليف العمل وراس المال ولكن يتوقف المنتج عند الوحدة (٤) لان هذه الوحدة قد سدت تكاليفها ولا يبقى للأرض عائد اقتصادي او ريع، ويكون المنتج قد وصل الى الحد الكثيف للانتاج، ويحسب الريع بالطريقة التالية :

١٣٥ + ١٥٠ + ١٢٥ + ١٠٠ = ٥١٠

٤ * ١٠٠= ٤٠٠ ليرة تكاليف العمل ورأس المال

٥١٠ – ٤٠٠ = ١١٠ مقدار الريع الاقتصادي للأرض (ب)

اما الارض من نوع (د) فتعتبر ارضا حدية وهي الارض التي يكون فيها مقدار الريع الاقتصادي مساوي الى الصفر، لان قيمة ناتجها تسد تكاليف العمل ورأس المال المستثمر فقط ولا يبقى للأرض فائض او ريع اقتصادي .

فالريع وفق ما تقدم هو عائد احتكاري لم يحصل عليه صاحب الأرض لقاء مشاركته في العملية الانتاجية وانما نتيجة تملكه واحتكاره للأراضي الخصبة، لذلك فهو دخل غير مكتسب عن طريق العمل. ان الريع التفاضلي عند ريكاردو أشبه بالمنتج الصافي عند الفيزيوقراط، إذ يعتبر كلاهما دخل أصحاب الأراضي هو العائد الفائض عن تكاليف الإنتاج، لكن الاختلاف في نظرتهم إلى الطبيعة هو الفارق الأساسي، إذ اعتبر الفيزيوقراط ان المنتج الصافي هو دليل كرم الطبيعة وسخائها، وانه يتولد نتيجة تفاعل الطبيعة مع الإنسان، أما ريكاردو فيرى في وجود الريع دليل شح في الطبيعة، إذ انه لم ينشأ إلا نتيجة لندرة الأراضي الخصبة .

المحاضرة الثانية عشر .....

الفصل السادس : المدارس الاشتراكية

اولا: معنى الاشتراكية

هي النظام الذي يتميز بملكية الدولة (اي الملكية الجماعية) للأموال، وتتمثل تلك الأموال في اموال الانتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الافراد لكافة انواع الاموال، والاشتراكية باعتبارها وصفا لمجموعات سياسية متباينة، ظهرت بأشكال عديدة على طول التاريخ الحديث، واهم اشكالها المعروفة:

١- الاشتراكية الخيالية: وهي نوع من الاشتراكية قائمة على التخيلات والاحلام وغير مستندة الى منطق وتحليل علميين، وولدت هذه الاشتراكية كصرخة ضد البؤس والمظالم في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وتمثل نظريات متفرعة عن نظريات سان سيمون وشارل فورية وروبرت اوين.

٢- الاشتراكية العلمية: وهي الاشتراكية الناشئة عن التحليل العلمي الواعي للمجتمع ولظروفه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية وهي كنظرية تنسب الى كارل ماركس، وسميت بالعلمية لان ماركس حاول عن طريق التحليل العلمي ان يظهر ان النظام الرأسمالي سيقضي عليه نتيجة للتطور التاريخي وستحل محله الاشتراكية.

ثانيا: في تفسير الاشتراكية العلمية (الاشتراكية الماركسية)

اعتمد كارل ماركس في تحليله من الناحية الفلسفية على نظريتين:

١- نظرية التطور الديالكتيكي. ٢- نظرية التفسير الاقتصادي او المادي للتاريخ.

بيّن ماركس في نظرياته ان النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية انما تتشكل وتتكيف بظروف الانتاج وبعلاقات التبادل التي تكون موجودة في المجتمع فهذه النواحي تتأثر بالظروف الاقتصادية وبالعلاقات التبادلية التي تنشأ بين طبقات المجتمع، وبين ماركس ايضا ان تاريخ اي مجتمع لم يكن الا تاريخ صراع الطبقات فصراع الطبقات هو القوة التي تعمل وتنقل التاريخ من نظام اجتماعي الى اخر، ففي القديم قام النزاع بين الارقاء والسادة ثم انتقل التاريخ الى الاقطاع فكان النزاع بين السادة ورقيق الارض، حتى انتهى الاقطاع وحل محله النظام الرأسمالي، ثم يقرر ماركس ان النظام

الرأسمالي نفسه خاضع لنفس القانون، اذ تتولد بداخله القوى التي تؤدي الى فنائه وزواله عن طريق صراع الطبقات الموجودة فيه .

ثالثا : قيمة العمل وفائض القيمة عند ماركس

اخذ ماركس نظرية قيمة العمل من ريكاردو، وعند ماركس تتحدد قيمة اي سلعة بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها، فأساس القيمة ومصدرها اذن هو العمل، ويقرر ماركس ان العمل في النظام الرأسمالي يعتبر سلعة كبقية السلع، فالعامل يقدم قوة عمله (قدراته الجسدية) ويشتريها الرأسمالي وتتحدد قيمة القوة العاملة كما تتحدد قيمة اي سلعة اخرى بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها.. ثم بين ماركس ان الرأسمالي بعد ان يشتري قوة العمل فانه يشغلها عدد من الساعات اكبر من عدد الساعات التي دفع قيمتها فعلا، وان الفرق بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل اجرا له وما يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها العامل هو فائض القيمة وهو ربح الرأسمالي وهذا معنى استغلال الطبقة العاملة.

رابعا: الانتقادات الموجهة الى الاشتراكية الماركسية

١- لم يكن ماركس موفقا في تفسير قانون القيمة، اذ لا يمكن التسليم بصحة نظرية قيمة العمل، لان عنصر العمل ليس هو العنصر الانتاجي الوحيد، وهي تلخص قيمة الانتاج في عنصر العمل دون ان تعطي اي اهتمام لعنصر الطلب على السلع وما يباشره من تأثير على قيمتها، ونلاحظ في هذا المجال ان المدرسة الحدية ادخلت عناصر الانتاج الاخرى في ذلك كما ان التكنولوجيا قد اضحت متغيرا في خلق القيم.

ان هذا النقد هو اخطر ما يوجه للنظرية الماركسية من انتقادات لأنه يهدم الاساس العام الذي تقوم عليه تلك النظرية، ومعها تنهزم نظرية فائض القيمة وفكرة استغلال العمال.

٢- وطبقا لنظرية ماركس لا يصل التطور الى الاشتراكية الا بعد ان يكون الاقتصاد قد مر بمرحلة النظام الرأسمالي الصناعي، والواقع يبعث الشك في صحة هذا التفسير، فالدولتين الكبيرتين اللتين تعتبران موطن الاشتراكية وهما روسيا والصين الشعبية كانتا عند ظهور الاشتراكية فيهما بعيدتين كل البعد عن الرأسمالية الصناعية بل كانتا دولتين اقطاعيتين وهكذا بين الواقع ان الاشتراكية قد تظهر من غير ان يكون المجتمع قد مر بمرحلة الرأسمالية الصناعية .

٣- لقد جاء تأكيد ماركس على العامل الاقتصادي كعامل محوري في احداث التغييرات في مختلف المراحل التاريخية ليفهم على ان العوامل المادية هي الحاكمة لمجرى التحول من تشكيلة اقتصادية- اجتماعية، وهو وان كان مؤثرا الا ان هناك عوامل روحية ودينية قد ادت الى تغيرات نوعية كبيرة في مجرى تطور مجتمعات عديدة.

الفصل السابع : المدرسة الحدية (المدرسة الكلاسيكية الحديثة)

١- نشأة المدرسة الحدية وبداياتها:

ان اكثر مواطن الضعف في الفكر الرأسمالي الكلاسيكي هو موضوعة القيمة وموقع العمل فيها، وما ترتب على هذا من تفاوت طبقي حاد تبدو علامات تأثيره في الحياة العامة ومستقبل الرأسمالية واضحا، فالواقع بدأ يلقي بظلاله كما هو الحال في حدة النقد الفكري.

لهذا جاءت الافكار النيوكلاسيكية بشكلها الحدي تعبيرا عن مراجعة موضوعية لاوضاع الفكر والممارسة فبدلا من التركيز على الجانب الموضوعي للسلعة تركز المدرسة الحدية على الجانب الذاتي، اي بدلا من الاهتمام بالإنتاج كما هو الحال في التحليل الكلاسيكي والماركسي، اصبح التحليل النيوكلاسيكي (الحدي) منصبا على تحليل الطلب بمعنى ان يكون الاهتمام بالاستهلاك بدلا من الاهتمام بالانتاج، اي اضعاف الاهتمام بتحليل القيمة وفائض القيمة، وهذا لا يعني ان المدرسة الحدية هي من خارج منظومة الفكر الرأسمالي، بل يعدها البعض محاولة تطويرية واكثر ليبرالية من الكلاسيكية .

وظهرت المدرسة الحدية في وقت واحد تقريبا في انجلترا والنمسا وسويسرا، وعلى يد ثلاثة من الكتاب وهم : جيفونز في انكلترا (١٨٣٥ – ١٨٨٢)، وكارل منجر في النمسا (١٨٤٠ – ١٩٢١)، وليون فالراس في سويسرا (١٨٣٤ – ١٩١٠).

ويلاحظ ان هؤلاء المفكرين قد اتوا بطريقة جديدة للتحليل واستخدمت لدراسة المشكلات الاقتصادية المختلفة واصبحت هذه الطريقة من بعدهم مفتاحا عاما يستعمله كل الاقتصاديين في بحثهم، ومن اجل ذلك يمكن النظر اليهم على انهم مدرسة خاصة لما يميزها عن غيرها من المدارس، وسميت بالحدية لأنها اقامت تحليلها على فكرة المنفعة الحدية اي منفعة الوحدة الاخيرة، وتسمى ايضا بالمدرسة الرياضية لان فالراس وجيفونز قد طبقا طريقة رياضية في البحث .

٢- التحليل النظري للمدرسة الحدية في موضوع القيمة

حاول المفكرون الحديون الاجابة على تساؤل مفاده ما هي العوامل التي تحدد قيمة الاشياء ؟

فبيّن هؤلاء المفكرين ان قيمة كل سلعة انما تتوقف على منفعتها الحدية، ويقصد بالمنفعة ما يقوم به مال من الاموال من اشباع للحاجات بسبب ما يوجد به من صفات، ويقصد بالحدية ما يتصل بالوحدة الاخيرة، فقيمة اي سلعة انما تتوقف على منفعتها الحدية. ويمكن تلخيص أهم الأفكار لهذه المدرسة في الآتي :

أ- ركِّزت هذه المدرسة على المفهوم الحدِّي، أي نقطة التغير، وذلك لتفسير الظواهر الاقتصادية، وتم استخدام المفهوم الحدِّي في كلِّ النظريات الاقتصادية .

ب- اهتمت المدرسة الحدِّية بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا ا من الاهتمام بالمجتمع ككلٍّ في تحليل السلوك .

ت- بني التحليل الحدِّي على نظام اقتصادي يعتمد على المنافسة الكاملة، مع الأخذ في الحسبان بعض الحالات التي يسود فيها الاحتكار المطلق .

ث- أصبح الاقتصاد بحسب المفهوم الحدِّي شيئا غير موضوعي، أي يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدِّية التي هي ظاهرة ذهنية أو نفسية من الفرد، وفي المقابل افترضت القياس الكمِّي لهذه المنفعة ولبقية الظواهر .

ج- أدُخِل الطلب كمحدِّد رئيسي للسعر، إذ ركزت المدرسة الكلاسيكية على تكاليف الإنتاج (أي العرض) وجعلته هو المحدد للقيمة أو السعر، لكن ألفريد مارشال يقول إن كلا من الطلب والعرض يشتركان في تحديد السعر التوازني .

ح- سارت المدرسة الحدِّية على نهج المدرسة الكلاسيكية في الدفاع عن مبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في قوانين الطبيعة، إذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككلٍّ .

خ- استخدمت المدرسة الحدِّية الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل علم الاقتصاد علما طبيعيا قابلا للقياس .

د- افترضت هذه المدرسة أن الأفراد يتصرفون تصرفا رشيدا فيما يتعلق بموازنتهم بين السعادة والألم، وكذلك عند قياس المنفعة الحدِّية من استهلاك السلع المختلفة، وعند موازنتهم للحاجات والمنافع الحاضرة والمستقبلية.

٣- نقد المدرسة الحدية

ان اهم ما يوجه للمدرسة الحدية من انتقادات هو انها اقامت تحليلها على الوحدات الاقتصادية الصغيرة فنظرت للفرد والمستهلك واهملت اهمالا تاما الوحدات الاقتصادية الكلية او الكبيرة مثل الدخل القومي والاستهلاك القومي والادخار القومي، ولعلها وقعت هنا في خطأ معين هو افتراضها ان الاحجام الكلية ليست سوء مجموع الاحجام الجزئية المتعددة، وهذا التفكير خاطئ لان الاحجام الكلية قد لا يمكن الحصول عليها من مجرد اضافة الاحجام الجزئية ، وكمثال لذلك الادخار فعندما يزيد بعض الاشخاص من ادخارهم، يزيد ادخار هؤلاء الافراد بالذات ولكن قد لا يزيد الادخار الكلي لان زيادة ادخار هؤلاء الافراد معناه نقص طلبهم على السلع فتنقص دخول المنظمين ويقل ادخارهم، وقد يكون نقص ادخار المنظمين اكبر نسبيا من زيادة ادخار الافراد المشار اليهم، فينقص الادخار الكلي عما كان عليه، ففي هذه الحالة لا تؤدي الى الزيادة في الادخار الفردي للبعض الى زيادة مماثلة في الادخار الجماعي .

المحاضرة الثالثة عشر .....

الفصل الثامن : المدرسة التاريخية الالمانية

١- في نشأة المدرسة :

ظهرت هذه المدرسة في عام ١٨٤٠ مع بداية كتابات فريدريك ليست وروشر، وكما هو الحال مع الاشتراكيين فان الاقتصاديين التاريخيين الالمان كانوا ناقدين للاقتصاد الكلاسيكي ولم يكن غريبا ظهور ايديولوجية اقتصادية مختلفة في المانيا، حيث ان بعض المؤسسات الاقتصادية الرئيسة في المانيا كانت تختلف في القرن التاسع عشر عما هو موجود في بريطانيا ، فالإجراءات التجارية المركنتيلية بقيت في المانيا من تأسيس الامبراطورية عام ١٨٧١، أي بعد اختفائها من بريطانيا بفترة طويلة وان المنافسة والحرية الاقتصادية التي اخذها الكلاسيك كمسلمة في تحليلاتهم الاقتصادية قد كانت مفيدة بشكل كبير في المانيا، وبسبب وجود البيروقراطية فيها فان علم الادارة قد تطور فيها كثيرا .

٢- طريقة التحليل الاقتصادي للتاريخيين:

ترجع التسمية التي اطلقت على الكتاب الذين يمثلون هذه المدرسة الى الاهمية البالغة التي كانوا يضفونها على التاريخ في دراسة العملية الاقتصادية.

لقد كانت المدرسة الكلاسيكية تأخذ بالطريقة الاستنباطية بحيث جعلت من المصلحة الخاصة قاعدة عامة ودافعا اصيلا لاستنباط القواعد الخاصة والقوانين الفرعية ولتخطيط صورة مكتملة موحدة للاقتصاد، لكن هذا المنهج هو في الحقيقة ((الطريقة المجردة)) للنظر في الظواهر وما يترتب عليها من نتائج. ثم ظهر اتجاه جديد تأثر بفلسفة هيجل، ويرى ان تقام القوانين الاقتصادية والتطور الاقتصادي على اسس من التجارب والتاريخ وهذا المنهج في البحث هو الذي يعرف بالطريقة الاستقرائية، واخذت به المدرسة التأريخية.

٣- اهم مفكري المدرسة التأريخية الاقتصادية:

من ابرز مفكري المدرسة التاريخية هو :

أ- فريدريك ليست (١٧٨٩ – ١٨٤٦): ويعتبر من رواد المدرسة التاريخية، وقد نادى بالتجارة الحرة داخل المانيا لكنه دعا الى الحماية من خلال تعرفه جمركية مرتفعة ضد

المستوردين من السلع المصنعة وذلك لحماية الصناعات المحلية الناشئة، وان الفكرة التي تؤيد الحماية الجمركية عرفت فيما بعد بالصناعة الناشئة .

ب- ويلهلم روشر (١٨١٧ – ١٨٩٤): وهو اول اقتصادي في المدرسة التاريخية ودرس التاريخ والعلم السياسي واخرج كتابه ((تخطيط لإقامة الدولة وفق المنهج التاريخي)) ومن اهم مؤلفاته ((نظام الاقتصاد الوطني)) .

ت- غوستاف شمولر (١٨٣٨ – ١٩١٧): ويعتبر من المؤسسين لرابطة السياسة الاجتماعية، وان مثل هذا التنظيم يؤيد التشريعات الاجتماعية وساعد في تشجيع فكرة توسيع النشاط الحكومي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية .

ث- ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠): وهو من اقتصاديي المدرسة التاريخية، وحاول ان يثير جدلا حول العلاقة بين البروتستانتية وظهور الرأسمالية .

الفصل التاسع : النظرية الكينزية

جون مينارد كينز (١٨٨٣ – ١٩٤٦) اقتصادي انكليزي كان له تأثير كبير على العالم الاقتصادي المعاصر، لقد وضع كينز عددا من المؤلفات تناولت القضايا العامة للنظرية الاقتصادية واوسع كتبه انتشارا في العالم هو النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود عام ١٩٣٦، وقد نادى كينز بنظرية الرأسمالية الموجهة التي تهدف الى محاولة بعث القدرة على الحياة في النظام الاقتصادي الرأسمالي عن طريق توجيه الاقتصاد من قبل الدولة، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتعطي لأفكار كينز مساحتها المنتظرة من النجاح ولتوجه ضربة قوية للرفض الكلاسيكي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

١- ظهور افكار كينز الاقتصادية

لوحظ منذ العقد الثالث من القرن العشرين خاصة في انكلترا وامريكا ان هناك قدرا شبه دائم من البطالة، وان العمال المتعطلين يرغبون في العمل بأجور منخفضة أيا كان مقدراها، ولكنهم يبقون متعطلين بدون تشغيل، وظهرت تلك الحالة بوضوح منذ ازمة عام ١٩٢٠، ففي انكلترا لم تنخفض نسبة العمال المتعطلين خلال الفترة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية عن ١٠ % من مجموع العمال ومع استعداد العمال المتعطلين للعمل باجر منخفض فان التشغيل لم يتحقق، كذلك كان عدد العمال المتعطلين في امريكا في نهاية الركود الدوري عام ١٩٣٢ ما يقرب من ١٥ مليون عامل كانوا جميعا مستعدين لقبول اجر منخفض دون ان يقضي ذلك على بطالتهم، ومن الواضح

ان مثل هذه البطالة كانت اشد واقسى من ان تفسرها النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى في البطالة دائما عاملا عارضا لا يلبث حتما ان يزول .

٢ _ السياسة التدخلية لكينز:

يرى كينز ان البطالة ناشئة عن عدم كفاية الطلب الكلي الفعال على السلع وان النقص في الطلب الفعال Effective Demand يتأتى من عدة عوامل منها :

أ_ هبوط الميل الحدي للاستهلاك .

ب_ تناقص الكفاية الحدية لراس المال .

ج_ تفضيل السيولة .

د_ تجميد الاموال الاحتياطية .

ولهذا يرى كينز بضرورة رفع مستوى هذا الطلب والذي يتكون من طلب استهلاك وطلب استثمار . واهم الاجراءات اللازمة لذلك هي :

- في مجال رفع طلب الاستهلاك ينصح كينز بالاتي :

أ_ اعادة توزيع الدخول بين الافراد وتوزيعا قريبا الى المساواة بقصد تخفيف التفاوت بين طبقات المجتمع الرأسمالي وينصح بهذا المجال فرض الضرائب التصاعدية بصورة تقتطع جزءا من ثروة ودخل الاغنياء، ونقل هذا الجزء الى الطبقات الفقيرة .

ب_ تقديم الخدمات الضرورية من مأكل وتعليم وصحة بأثمان اسمية اقل بكثير من نفقات انتاجها.

- في مجال رفع الطلب الاستثماري :

أ_ قيام الدولة بعمل مشروعات استثمارية لتوظيف العمال العاطلين .

ب_ تخفيض اسعار الفائدة لتشجيع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة .

ج_ القضاء على احتكارات الاختراعات الجديدة وانتشار استثمارات منها .

د_ القضاء على الاحتكارات بقصد تخفيض اسعار السلع الاستهلاكية .

المحاضرة الرابعة عشر .....

الفصل العاشر : الرأسمالية ما بعد الكينزية والفكر المعاصر

١- مدرسة النقوديون

واجهت السياسات والافكار الكينزية في اواخر الستينات وخلال السبعينات من القرن الماضي مشكلات كبيرة وتحديات تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي، ولم تستطع النظرية الكينزية من تفسير هذه الظاهرة الجديدة، كما لم تنفع معها السياسات الكينزية في معالجة هذه المشكلة، وعندها ظهر التحدي الكبير من المدرسة النقدية (او مدرسة شيكاغو)، وقد كان هذا التحول في الرأي حول أفكار المدرسة النقدية في نظر البعض نتيجة لقوة الحجج التي جاءت بها هذه المدرسة من جهة، وضعف الاداء في الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة الامريكية خلال السبعينات من جهة اخرى، مما خلق بيئة مناسبة لتقبل افكارا جديدة والتخلي عن الاقتصاد الكينزي .

لقد كانت بداية التطور الحديث للمدرسة النقدية للاقتصاد مع مجيئ فريدمان الى جامعة شيكاغو عام ١٩٤٦، ويعتبر من اكثر الاقتصاديين المعروفين بآرائهم حول دور النقود في الاقتصاد، ويعتبر فريدمان اقتصاديا ليبراليا، وهذا المفهوم ارتبط بالاقتصاديين الكلاسيك الذين اكدوا على اهمية الحرية الاقتصادية، ويؤكد فريدمان بان نظام السوق الحر يحمي ليس فقط الحرية الاقتصادية ولكن ايضا الحرية السياسية .

أهمية السياسة النقدية في مدرسة شيكاغو تكمن في ان النظرية النقدية تتوصل إلى تشخيص حالة التضخم، على أنها ظاهرة نقدية بحتة، ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وعليه فالمسؤول على حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود، فهو يتبع سياسة نقدية لا تتصف بالجدارة ولا المهارة الكافيين في الزيادة في الأسعار، وعليه لا بد من اتباع وسائل تعد تحت إدارة البنك المركزي وتحت سيطرته كونه المسؤول والمهيمن على الشؤون النقدية.

٢- مدرسة اقتصادات العرض

ومن المدارس الفكرية المعاصرة مدرسة اقتصادات العرض، وترتبط هذه المدرسة بتطبيقات السياسة الاقتصادية في عهدي الرئيس الأمريكي ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية تاتشر، وذلك لقيامهما بحركة الإصلاحات الضريبية الواسعة، في الولايات المتحدة أولا عام ١٩٨٦، المعروفة بقانون

الإصلاح الضريبي، وتبعته تاتشر عام ١٩٨٨ في بريطانيا بإجراء حملة واسعة للإصلاحات الضريبية، كذلك قامت تاتشر بحملة لخصخصة المشاريع العامة في بلادها، وقد انطلق كلٌ من ريغان وتاتشر في تركيزهما في النشاط الاقتصادي على العرض وكيفية تنشيطه بدلا من الطلب اي بالعودة إلى فكر النيوكلاسيكيين .

ان الاساس النظري لاقتصاديات جانب العرض يكمن في الاعتقاد بان الضرائب تمثل العامل الرئيسي الذي يحد من حجم الانتاج ويسبب البطالة ويولد التضخم، ويترك الدولة بلا عوائد مالية كافية، بل وبعجز مالي، فالضرائب على راس المال لا تشجع الاستثمار، والضرائب على الافراد لا تشجع على العمل، هذه هي الرسالة الاساسية لاقتصاديات جانب العرض، وتنظر هذه المدرسة الى الحكومة على انها غير منتجة ويتعين عليها ان تعمل فقط الاشياء الضرورية لتيسير امور المجتمع قانونيا ونظاميا، وبما فيها حماية المجتمع من الأعداء الخارجين، وكل ما عداه فهو مضيعة للوقت وهدر .

وقد استخدم الرئيس الامريكي السياسات المصممة من قبل مدرسة اقتصاديات جانب العرض بدلا من ادارة الطلب وذلك من خلال :

أ – تصميم سياسات تخفيض الضرائب بهدف تحفيز زيادة الاستثمار والادخار .

ب – تشجيع سياسات تحرير نشاط الاعمال من القيود لتحرير الارباح من التدخل الحكومي .

ومن الناحية النظرية فان مثل هذه البرامج يمكن ان توقف التضخم، ويتولد عنها زيادة كبيرة في معدل النمو، بحيث تزداد ايرادات الحكومة لتعوض عن النقص في الإيرادات المترتبة عن تخفيض الضرائب، لكن الامور سارت بشكل مختلف، فبدلا من النمو السريع المتوقع حدث انكماش شديد، وبدلا من ان يتحقق توازن في الموازنة العامة سجلت عجزا كبيرا.

٣- افكار مدرسة التبعية كأحد طروحات الفكر الاقتصادي في العالم الثالث

ترجع بداية هذه المدرسة التي تفسر تخلف دول العالم الثالث، الى نهاية الستينات من القرن الماضي، وتعد احدى المدارس الفكرية التي نمت على خلفية استعمار البلدان الصناعية الاوربية لبلدان الشرق سواء في اسيا او أفريقيا او امريكا اللاتينية، ان ظهور هذه المدرسة جاء في اطار محاولة من اقتصاديي هذه البلدان الاتيان بأفكار تتوائم مع طبيعة هذه المجتمعات ومستوى بنائها

الاقتصادي، وحجم المعضلات التي تعيشها وتعاني منها، ولهذا نلحظ توسع وتطور هذه النظرية امتدت الى مختلف بلدان الاطراف في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية .

قدمت مدرسة التبعية إطارا تحليليا جديدا لدراسة مشكلة التخلف، وكانت أهم الإضافات التي جاءت بها هو أخذها النظام العالمي كوحدة تحليلية لها، هذا النظام الذى ينقسم إلى نوعين من التشكيلات الاجتماعية، تضم الأولى الدول الرأسمالية أو الصناعية المتقدمة والتي تشكل "المركز" للنظام الدولي، أما الأخرى فتتكون من التشكيلات الاجتماعية للدول غير المتقدمة وتشكل "أطراف" .

ومن خلال الإطار التحليلي يصل مفكرو مدرسة التبعية إلى فرضية أساسية وهى رفض نمط الإنتاج الرأسمالي كحل لواقع التخلف في الأطراف، فكان من اولى المظاهر التي جرى التركيز عليها في سياق تحليل هذه المدرسة هو الاتي :

أ- التقسيم الدولي للعمل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، حيث فرض بموجبه ان تتخصص البلدان النامية في انتاج المواد الاولية والانشطة الزراعية والرعوية .

ب-انحياز نظرية التجارة الدولية وبخاصة نظرية التكاليف النسبية لريكاردو، ولصالح البلدان الصناعية .

ج- التبادل اللامتكافئ الذي طبع النظام الاقتصادي العالمي منذ نهوض الرأسمالية والى الان.

هذا هو محور الاهتمام بالتبعية ومرتكز التنظير الفكري لهذه المدرسة، والتي ترى بان قيام علاقات اقتصادية بين اقتصاد متقدم واخر متخلف من شأنه ان يعظم المنافع لصالح الاقتصاد المتقدم .

المصادر :

١ دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي / ابراهيم كبة

٢ تاريخ الافكار الاقتصادية / عبد علي المعموري

٣ تطور الفكر الاقتصادي / مدحت القريشي

٤ تاريخ الفكر الاقتصادي / لبيب شقير

٥ . تطور الفكر الاقتصادي / راشد البراوي